حَوْل الأبنية في الجُملة
محاولة في تحديد المفهوم

عبد الحميد دباش

كلية الآداب، جامعة باتـنة، الجزائر

إن تطبيق النظرية التركيبية المعروفة بـ "التحليل إلى المؤلفات المباشرة"(١) يُبيِّن أن الجُملة تتشكل من طبقات من الوحدات المِدلالة، أي الوحدات التي لها مدلول؛ تتجزأ هذه الوحداتُ مُتدرِّجة في مستويات متوالية عموديا، فتتجزأ الوحداتُ الكبرى إلى وحدات أصغر منها، في المستوى الموالي، وتتجزأ هذه الأخيرةُ بدورها إلى وحدات أصغر منها، في المستوى الذي بعده، وهكذا إلى أن نصل إلى الوحدات المِدلالة الدنيا التي لا يُمكِن أن تتجزأ إلى وحدات مِدلالة أصغر منها.

تَكُون الوحداتُ المِدلالة المُشكِّلةُ للجملة إما في صورة وحدات دنيا، هي الصَّياغِم (morphèmes)(٢)، أو في صورة مجموعات من الوحدات الدنيا، أي مجموعات من الصَّياغِم، يُطلَق عليها اسمُ الأبنية (مُفردها بِنَاء construction).

(١) حول تطبيق نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة، يُنظر على الخصوص "الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة" لِـ ع.ح. دباش، ٢٠٠٣أ، ٣٩-٨٣. نورد هنا وباختصار شديد أهم مفاهيم هذه النظرية، فهي من جهة تتردد كثيرا، وهي من جهة أخرى تتحدد اعتمادا على بعضها البعض. البنية (structure) هي الكيفية التي تتشكل بها الوحدة، أي النظام الذي تبنى وفقه؛ فالجملة الاسمية مثلا لها بنية تختلف عن بنية الجملة الفعلية لأن كُلا منهما تتشكل بكيفية خاصة. أما البناء (construction)، فهو مجموعة من الوحدات المِدلالة التي يَنضم بعضها إلى بعض مكونة وحدة مدلالة أكبر، أي وحدة تركيبية، كما هو الحال مع الجملة، المركب الاسمي، المركب الفعلي، وغيرها من الأبنية. والبناء يتشكل من وحدات تتدرج عموديا في مستويات مختلفة هي مؤلفاته المباشرة؛ فالمؤلف المباشر (constituant immédiat) هو "أحد المؤلفيْن أو المؤلفات التي تشكِل مباشرة بناءً" (H.GLEASON، ١٠٩)، أي التي تنتمي إلى بناء موجود بالمستوى الأعلى مباشرة. من جهة أخرى، يَكون البناءُ إما دخولياً (endocentrique) و إما خروجياً (exocentrique)؛ أما البناء الدخولي فهو الذي يَكون له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة، ومن ثَم "ينتمي إلى نفس القِسم الذي ينتمي إليه أحد مؤلفاته المباشرة" (C.TOURATIER، ١٩٧٦، ٣٨)، وبالتالي يُمكن أن يُستَبدَل بهذا المؤلف المباشر؛ وأما البناء الخروجي فهو الذي "ليس له توزيع أي من مؤلفاته المباشرة" (C.TOURATIER، ١٩٧٦، ٣٩)، أي لا ينتمي إلى قسم أيٍّ من مؤلفاته المباشرة، ومن ثَم لا يُمكن أن يُعوَّض بأيٍّ من مؤلفاته المباشرة.

(٢) بالإضافة إلى الوحدات الدنيا التي لها مَدلول، توجَد وحدات لغوية دنيا أخرى ليس لها مدلول؛ تسمَّى الأولى "صَيَاغِم" (morphèmes)، وتدعَى الثانية "صَوَاتِم" (phonèmes). إن الصَّوَاتِم هي الأصوات=

مفهوم البناء وكيفية تعيينه

لِتَعيين الأبنية نلجأ إلى آلية الاستبدال (commutation)، فنقوم باستبدال أجزاء الجملة، التي هي في شكل مجموعات، بوحدات بسيطة، بحيث نَحصُل في كُل مرة على جُملة نحوية لها نفس البنية العامة التي للجملة الأولى. نجاح عملية الاستبدال يُؤكِّد على أن الأجزاء المستبدَلة هي وحدات تركيبية، لأن كل جزء من الجملة يُمكن تعويضه بوحدة يَكون بالضرورة وحدةً هو الآخر؛ تُمثِّل هذه المجموعاتُ المُستبدَلة الأبنيةَ. والشكل ١ يُوضِّح عمليَّتَي الاستبدال والتجزئة المُطبَّقتيْن على الجملة:

١- ألقى عصاه في المقهى الفتى

ألقى ٨	عصا ١٢	ه ١٣	في ١٠	ال ١٤	مقهى ١٥	ال ٦	فتى ٧	هـ أ
	هذه ٩			هذا ١١				د ب
نام ٤			هنا ٥					ج
سافر ٢						موسى ٣		
قم! ١								

(شكل ١)

= اللغوية التي تُدرَس من حيث وظيفتها، باعتبارها تشارك في تحقيق الإبلاغ، فهي ذات وظيفة تواصلية، خلاف الأصوات اللغوية الأخرى التي تدرَس بمعزل عن وظيفتها التواصلية، فتعامَل على أنها مُجرَّد كيَّانات فيزيائية، الهدف من دراستها هو معرفة خصائصها الفيزيائية وكيفية إنتاجها بتدخل الأعضاء التصويتية المختلفة، وتسمى في هذه الحالة "أصواتا". تُعرَف دراسة الصَّواتِم بـ "الصَّواتِمية" (phonologie)، وتعرَف دراسة الأصوات بـ "الصَّوتية" (phonétique).

فَعَلى المستوى أ، يُمكِن أن نَستبدِل مجموعَ الوحدات، أي (ألقى عصاه في المقهى الفتى)، بوحدة بسيطة مثل (قُمْ!)، التي تُمثِّل جملةً، فنَكُون قد استَبدَلنا جملة بجملة؛ وعلى المستوى ب، يُمكِن تعويض كُل من الجُزأيْن (ألقى عصاه في المقهى) و(الفتى)، على التوالي، بوحدتين مثل (سافرَ) و(موسى)؛ وعلى المستوى ج، يُمكِن استبدال كل من الجزأين (ألقى عصاه) و(في المقهى) بـ (نام) و(هنا)؛ وأخيرا، وعلى المستوى د، يُمكِن تعويض كل من الجزأين (عصاه) و(المقهى) بـ (هذه) و(هذا)؛ وفي كل مرة نَحصل على جملة عربية نحوية، أي تُوافِق القواعدَ العربية، وهي لا تختلف في بنيتها العامة عن الجملة الأولى. بهذا نَكون قد حصلنا على سبعة أبنية مُوزَّعة على أربعة مستويات، موضَّحة بالجدول رقم ٢:

<table>
<tr><td>ألقى عصاه في المقهى الفتى</td><td>أ</td></tr>
<tr><td>ألقى عصاه في المقهى</td><td>الفتى</td><td>ب</td></tr>
<tr><td>ألقى عصاه</td><td>في المقهى</td><td>الـ</td><td>فتى</td><td>ج</td></tr>
<tr><td>ألقى</td><td>عصاه</td><td>في</td><td>المقهى</td><td>د</td></tr>
<tr><td></td><td>عصاه</td><td></td><td>الـ</td><td>مقهى</td><td>هـ</td></tr>
</table>

(شكل ٢)

و هي كما يلي: بالمستوى أ: (ألقى عصاه في المقهى الفتى)؛ بالمستوى ب: (ألقى عصاه في المقهى) و(الفتى)؛ بالمستوى ج: (ألقى عصاه) و(في المقهى)؛ بالمستوى د: (عصاه) و(المقهى). أما المستوى هـ فليس به أي بناء بل يحتوي على صَيَاغِم فقط. هذا ما يُمكِن تتبعه من خِلال المُشَجَّر[1] رقم ٣ الذي يُمثِّل البِنية التركيبية للجملة:

(١) يُعتبَر التمثيل البياني تحليلا تخطيطيا للجملة يُوضِّح بنيتها التركيبية العامة بشكل تجريدي. والمُشجَّر واحد من التمثيلات البيانية للجملة. إن "المشجر عبارة عن شجرة مقلوبة جذعها بالأعلى وفرُوعها=

٢- استرَدَّ الكِتابَ صاحِبُه

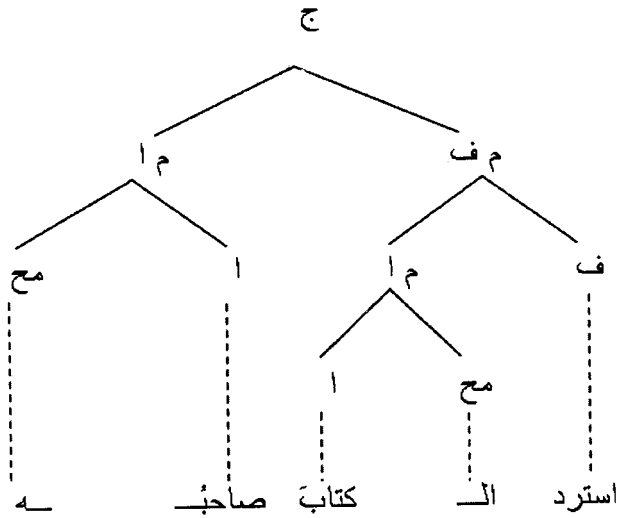

شكل ٣

حيث تشير الرموزُ إلى أصناف (أو أقسام) تركيبية[١]، أسفلها، أو النهائية

= بالأسفل، ترسَم بخطوط متواصلة، أي غير متقطعة. تلتقي الفروع ببعضها من جهة أطرافها العليا؛ تسمى أطراف الفروع عُقداً؛ كل عقدة تمثل وحدة تركيبية يُشار إليها ببطاقة أو رمز يُبيِّن الصِّنف أو القِسم التركيبي الذي تنتمي إليه هذه الوحدة، مثل: ج (جملة أو جُمَيلة)، م ف (مركب فعلي)، م ا (مركب اسمي)، ف (فعل)، ا (اسم)، ، ص (صِفة)، مح (مُحدِّد)، ... يبدأ المشجر من الأعلى بعقدة رئيسية، هي العقدة الابتدائية، وينتهي بفروع ذات أطراف حرة هي العُقد النهائية؛ وما سوى ذلك من العقد، فهي عقد متوسطة. تمثل الفروعُ مؤلفاتٍ مباشرة للوحدة العليا المُمَثلة بالعقدة التي تفرعت عنها هذه المؤلفات المباشرة. تمثل العقدُ النهائية المؤلفات المباشرة الدنيا للجملة، أي الصياغم، وتمثل باقي العقد أبنية، أعلاها، أي العقدة الرئيسية، هي بناء الجملة. وفي الأخير، توصَل العقدُ النهائية بالكلمات المتسلسلة أفقيا، في الملفوظ، أسفل المشجر. ويتم هذا الوصل بخطوط عمودية، متقطعة أو نقطية، تميزها عن الخطوط المتواصلة التي تمثل مؤلفات مباشرة" (ع. ح. دباش، ٢٠٠٣أ، ٥٨)

(١) نعني بـ"القِسم التركيبي" مجموعة من الوحدات الافتراضية التي يُمكِن لأعضائها أن تحُل في نفس الموضِع من الجملة، أي أن يَكون لها "نفس إمكانية الظهور في نقطة مُعَينة من الملفوظ" (J.DUBOIS، ١٩٧٣b، ٨٨). ولقد ذكرنا بعض الأقسام التركيبية بالهامش ٣.

منها، هي الصياغم (استرد، الـ، كتابَ، صاحبُ، ـه)[1]، وأعلاها، أو أولها، هو بناء الجملة (استردَّ الكتابَ صاحبُه)، وما بينهما أبنية متوسطة (استردَّ الكتابَ، صاحبُه، الكتابَ). وهكذا تكون جميعُ الوحدات المدلالة في الجملة أبنيةً إلا النهائية منها، فهي صياغم، لأنها دنيا.

وعليه، وانطلاقا من الأشكال الثلاثة السابقة ١، ٢، ٣، يُمكن تحديد البناء بما يلي:

١- فهو وحدة تركيبية، من حيث تَنضَم عناصرُه إلى بعضها البعض مُرتبطة وفق علاقات مُلائمة ومَقبولة، ومُشكِّلة مجموعةً قابلة للاستبدال بوحدة بسيطة؛

٢- وهو من جهة ثانية يحتوي بالضرورة على أكثر من صَيْغَم، الأمر الذي يَجعل منه وحدة مدلالة غير دنيا؛

٣- يُوجَد في مستوى مُعيَّن من مستويات التجزئة، بحيث أنه إذا انتمى مثلا إلى المستوى الثالث فلا يُمكن أن ينتمي إلى المستويات الأخرى.

وهذا ما يجمعه ك. توراتيي في التعريف الآتي: البناء "مجموعة من العناصر، تُشَكِّل، على مستوى ما، وحدةً تركيبية" (C.TOURATIER، ١٩٧٦، ٢)، أي وحدة مدلالة.

(١) لم نُخَصِّص فروعا ولا رموزا لما يُسمى بالصوائت الإعرابية، أو العلامات الإعرابية، لأننا لا نعتبرها صياغم وظيفية، أي علاماتٍ تشير إلى وظيفة الوحدة التي تلحقها، بل ننظر إليها على أنها جزء من صورة وحدة أخرى، أي جزء من صيغم آخر. في الواقع، إن العلامات الإعرابية لا تشير باستمرار إلى الوظائف التركيبية ولا تميِّز بينها، كما يؤكد ذلك ج. لايونس في معرض حديثه عن اللغات الإعرابية، والعربية إحداهن: "يُمكن للحالة [الإعرابية] الواحدة، يوضح ج. لايونس، أن تحقق [، ومن ثم تميِّز،] أكثر من وظيفة، كما يُمكن لوظيفة مُعيَّنة أن تتحقق بأكثر من وسيلة." (J.LYONS، ٢٢٥)، أي أن العلامة الإعرابية الواحدة يُمكنها أن تشير إلى أكثر من وظيفة، وأنّ الوظيفة الواحدة يُمكن أن تشير إليها أكثرُ من علامة إعرابية. كما أن هناك وحدات لا تلحقها هذه العلامات، وهذا ما يحدث مع المبني والمقصور وغيرهما. من جهة أخرى قد يُشار إلى وظيفة واحدة بصيغم وظيفي مُنفصِل عنها، كما هو الحال مع الأدوات، كحروف الجر (في هذا الموضوع وزيادة في التوضيح، يُنظر A. DEBBACHE، ١٩٩٢، ٥٩ وكذا ع.ح. دباش، ٢٠٠٣أ، ٧٧-٧٨).

الجُملة والمُركَّب

وإذا كنا قد مَيَّزنا بين نوعين من الوحدات داخل الجملة: الصياغم، باعتبارها وحدات دنيا، والأبنية، باعتبارها مجموعات من الصياغم، فإنه يُمكِن، مِن جهة أخرى، التمييز بين نوعين من الأبنية: البناء الأكبر أو الأول، والذي يأتي في قمة المُشجَّر، وبين باقي الأبنية، التي تأتي في المستويات الأخرى. يُسمَّي النوعُ الأول من الأبنية جُملةً (phrase بالفرنسية، sentence بالإنقليزية)، ويُدعى النوعُ الثاني مُركَّباً (syntagme بالفرنسية، phrase بالإنقليزية). فالمُركَّب بناء دون الجملة، وفَوق الصيغم، أي أنه يأتي في مرتبة وسطية بين الجملةِ، التي هي "الوحدة التركيبية الكبرى" (J.LYONS، ١٦٢)، أو القصوى، والصَّيغمِ، الذي هو الوحدة التركيبية الصغرى، أو الدنيا.

يَشترِك المُركَّبُ إذن مع الجملة في كَون كُل منهما بناء ويختلف عنها في أنه يَدخل في بناء أكبر منه، باعتباره أحد مُؤلِّفاته المُباشرة، في حِين أن الجملة لا تدخل في أي من الأبنية باعتبارها أكبر بناء؛ بعبارة أخرى، يتميز المركب بأنه يَكُون باستمرار مُؤلِّفا مُباشِراً لبناء يَعلوه أو يَكبُره، عكس ما هو عليه بناء الجملة.

فمثلا إذا كان المركب "المقهى"، بالمستوى د (شكل ٢)، يَدخل في بناء أكبر منه هو "في المقهى"، بالمستوى ج، وأن المركب "ألقى عصاه في المقهى"، بالمستوى ب، ينتمي إلى البناء "ألقى عصاه في المقهى الفتى" الذي يعلوه مباشرة، والموجود بالمستوى أ، فإن بناء الجملة، بالمستوى أ، لا يدخل في أي بناء، أي أنه ليس مؤلِّفا مباشرا لبناء يعلوه، فهو البناء الأكبر.

وكَوْن بناء الجملة لا يَنضم إلى أي مؤلِّف مباشر، ومِن ثَم لا يدخل في أي بناء، يُعطيه صفةَ الاستقلالية، هذا من جهة؛ وكَون الجملة وحدة خطابية ذات محتوى دلالي يُحقِّق عملية التواصل، من جهة ثانية، يَمنحها صفةَ الاكتفاء أو التمام،

على مستوى المعنى. من هنا تُصبح "الجملةُ وحدةً لغوية تركيبية، تمتاز باستقلاليتها التركيبية وتمامها الدلالي" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٣ب، ١٠٤).

ما سَبق ذكرُه يدعونا إلى التساؤل عن مدى صلاحية التعاريف التي يُعطيها النحو التقليدي للجملة، من مثل: "الجملة مجموعة من الكلمات لها معنى تام وتَسير من نقطة إلى أخرى" (E.GRAMMONT، ٣٢)، بحيث تمثل النقطةُ الثانية نهايةَ هذه الجملة، بينما تمثل النقطةُ الأولى نهايةَ الجملة التي تتقدمها. يعتمد هذا التعريف، كما هو ملاحظ، على معيارين اثنين، دلالي وشكلي كتابي. غير أن المعيار الدلالي، المتمثل في اعتبار الجملة وحدة ذات "معنى تام"، لا يؤدى إلى تحديد الجملة وتمييزها عن غيرها من الأقسام النحوية الأخرى، لأن "تمام المعنى" لا يقتصر على الجملة فقط بل يتعداه إلى وحدات غيرها، مثل الكلمة: "تتشكل الكلمة، يقول أ. هامون، من صوت أو مجموعة من الأصوات لها معنى تام، وتُعبِّر عن كائن أو شيء أو فكرة" (A.HAMON، ١٤). وأما الاعتماد على المعيار الشكلي الكتابي فهو يَجعل النحوَ الغربي يقتصر على الصورة المكتوبة للجملة، متجاهلا صورتها المنطوقة، التي لا يوجَد بها نقاط. هذا ما يدفعنا إلى البحث عن تعريف شامل يأخذ بعين الاعتبار كل أشكال الجملة، وهو ما حاولنا فعله بالأعلى، عندما اعتبرنا الجملة أكبر بناء تركيبي، الأمر الذي يُميِّزها عن الأقسام الأخرى.

من جهة أخرى، تتعدد أنماطُ المركبات في الجملة مُشكِّلة أقساما تركيبية متباينة. يتحدد نمط المركب إما اعتمادا على الوحدة التي يُمكن أن يُستبدَل بها، فهو اسمي إن أمكن استبداله باسم، وهو فعلي إن أمكن استبداله بفعل، وهكذا مع باقي الأنماط؛ وقد يُحدَّد نَمطُه "اعتمادا على طبيعة نواته، أي عنصره الأساسي المركزي، فهو مركب فعلي إن كانت نواته فعلا، وهو اسمي إن كانت نواته اسما، وهو صِفَوي إن كانت نواته صِفَة وهو ظرفي إن كانت نواته ظرفا، ما عدا المركب

الأداتي فهو الذي تتصدره أداة (جارَّة)، سواء كانت حرفا أو ظرفا، حسب تعبير النحاة القدماء <...> لأن ليس له نواة كغيره من المركبات الأخرى" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٣أ، ٧٩)، ولا يُمكِن كذلك استبداله لا بأداة ولا باسم. ففي الجملة ١، يَكُون المركبُ "الفتى" اسميا، لأنه يُمكن تعويضه باسم مثل "موسى"، ويكون المركب "ألقى عصاه" مركبا فعليا لأنه يُمكن تعويضه بفعل مثل "نام"، كما هو مُبيَّن في الجدول ١. أما المركب "في المقهى" فهو أداتي لأنه مبدوء بأداة "في" ولا يَقبل أن يُستبدَل بأداة أو باسم؛ ثم أن الاسم "مقهى" ليس نواة المركب الأداتي بل نواة المركب الاسمي "المقهى" فقط؛ إن الأداة هنا لا تتعلق بالاسم وبالتالي لا تُحدِّده وإنما تقوم بربط المركب الاسمي كله بالفعل؛ فالأداة عنصر نابذ بالنسبة للاسم، فلا تتعلق به، خلاف المُحدِّد الذي هو عنصر جابِذ ينجذب نحو الاسم وبالتالي يَكون تابعا له ومتعلقا به. هذا ما جعل أ. مارتيني يعتبر الأداة صيغما وظيفيا لا ينتمي إلى المركب الاسمي الذي يليه وإنما يقوم بربطه بما قبله ومن ثم يُشير إلى وظيفته (يُنظر A.MARTINET، ١٩٨٠، ١٢٠): "وظيفة مُؤلِّف هي العلاقة التي يُقيمها هذا المُؤلِّف مع باقي الجملة التي ينتمي إليها" (C. TOU-RATIER، ١٩٧٧، ٣١).

من جهة أخرى، إن اعتبار المركب وحدة تركيبية قد يُوحي بأن عناصره تتوالى بالضرورة الواحد بعد الآخر في تسلسل خطي أفقي وِفق علاقات مُركبية(١)

(١) للجملة بنيتان متمايزتان، مُركبية وتركيبية؛ فالبنية المركبية هي التي تتسلسل وفقها الوحدات خطياً، أي أفقياً، وهذا ما يُعبِّر عنه ل. تينيير بـ"الترتيب الخطي"، أي الترتيب الذي "تتوالى وفقه الكلمات داخل السلسلة الكلامية" (L.TESNIERE، ١٨)؛ تُسمَّى العلاقات التي ترتبط وفقها الوحدات خطيا، أي في تسلسلها، بالعلاقات المُركبية. فالارتباطات داخل البنية المركبية تُمثِّل فقط التتابع الأفقي الخطي للوحدات، إذ ترتبط كل وحدة مُركبيا بما يسبقها وبما يليها. أما البنية التركيبية، فهي التي ترتبط فيها الوحدات وظيفياً داخل منظومة الجملة، وفق علاقات تركيبية، أي بنيوية بنائية (نسبة إلى بناء)، إذ تتحدد وظيفة مؤلف ما بنوعين من العلاقات التركيبية، علاقة انتماء، تتمثل في نمط البناء الذي يوجد=

مُشكِّلة كتلة حُرة لا تتخللها عناصر أخرى: فبالإضافة إلى المركبات التي تتابع عناصرُها خَطِّيا، هناك مركبات قد تتخللها تقطعاتٌ بحيث تُفصَل عناصرُ المركب الواحد بعناصر أجنبية تنتمي إلى وحدات أخرى تجعل منه مركبا متقطعا، أو بالضبط مركبا ذا دال متقطع (syntagme à signifiant discontinu)، لأن الذي تقطع في واقع الأمر هو الدال أو الشكل الصوتي للمركب فقط، أما المدلول فهو موحَّد لا يتقطع، وهذا كما في الجملة:

٣- صَرَعت الأرنبُ الأسَدَ.

لو طبَّقنا عملية الاستبدال على هذه الجملة لأمكننا استبدال الجزء "صَرَعت..الأسدَ" بوحدة بسيطة مثل الفعل "فَرَّ" للحصول على جملة نحوية:

٤- فَرَّ الأرنبُ،

لها نفس البنية التركيبية العامة التي للجملة ٣.

يُبيِّن هذا أن العنصرين "صَرَعت" و"الأسَدَ" يُشكِّلان مُجتمعَين بناء واحدا، في الجملة ٣، هو المركب الفعلي "صَرَعت...الأسَدَ"، حتى وإن فُصِلا عن بعضهما بالمركب الاسمي (الأرنبُ)؛ أي أن المركب الفعلي جاء متقطعا في الجملة ٣، وهذه هي الحالة العامة التي تَكون عليها بنية الجملة الفعلية في العربية الفصحى، حيث يُقحَم المركبُ الاسمي المسندُ إليه داخل المركب الفعلي المتقطع الذي يشغل وظيفة المسند(١). هذا يعني أن "في الجملة [الخروجية] وحدتين وظيفيتين، المسند والمسند إليه، تتعلق كل منهما بالأخرى تركيبيا، غير أن إحداهما، وهي

= فيه هذا المؤلف ومِن ثَمّ ينتمي إليه، وعلاقة ضَم، تتمثل في طبيعة المؤلف المباشر الذي ينضم إليه المؤلف المذكور ليُشكل معه البناء.

(١) تتشكل الجملة الخروجية من مؤلفيْن مباشرين متلازمين، يشغل أحدُهما وظيفة المسند ويشغل الآخرُ وظيفة المسند إليه؛ هذا يعني أن "المسند يتألف من كل ما سوى المسند إليه في الجملة [الخروجية]" (O.JESPERSEN، ٢٢٢، كذا ٩).

المسند إليه، تُوجَد داخل الأخرى، وذلك على المستوى الخطي، فاصلة بذلك مؤلفاتها المباشرة عن بعضها" (A.DEBBACHE، ١٩٩٢، ١٨٢).

في الواقع، إن التقطع ظاهرة مُركَّبية، تخص البنية المُركَّبية للجملة ولا تؤثر على الجانب التركيبي العلاقي للوحدات، بما في ذلك المركبات، ومنه على البنية التركيبية للجملة، إذ تبقى العلاقاتُ التركيبية المُحدِّدة للوظائف ثابتة، سواء كانت الوحدة مُتقطعة، كما هو الحال مع المركب الفعلي في الجملة ٣، أو متواصلة، كما هو الأمر مع المركب الفعلي في الجملتين ١ و٢. فالمركبُ الفعلي المتقطع "صَرَعتِ...الأسَدَ"، يَنضَم إلى المركب الاسمي "الأرنبُ" لِيُشكِّلا معاً الجملةَ الخروجية ٣، بالضبط كما يَنضَم المركبُ الفعلي المتواصل "استرَدَّ الكِتابَ" إلى المركب الاسمي "صاحِبُه" لِيُشكِّلا الجملةَ الخروجية٢. يُؤكِّد ذلك كَونُ وظيفة المسنَد(١) تنطبق على المُركب الفعلي المتقطع بأكمله في الجملة ٣، بالضبط كما تنطبق على المركب الفعلي المتواصل في ١ و٢، مع أن المركب الاسمي المسند إليه أقحِم بداخل المركب الفعلي المتقطع المسند في الجملة ٣. هذا ما يُمكِن توضيحه كما يلي:

(م ف: مسند)

٣- صَرَعتِ | الأرنبُ | الأسَدَ

(م ا: مسند إليه)؛

أو ما يُمكن توضيحه بالأقواس، حيث نَنقل المركبَ الاسمي المسند إليه خارج المركب الفعلي توضيحا:

(١) يَكفي أن تكون الجملة الفعلية خروجية لِيُصبح المركبُ الفعلي فيها مسندا والمركبُ الاسمي المُنضَم إليه مسندا إليه، إذ يكونا في هذه الحال مُتلازمين، بحيث يقتضي كل منهما الآخر: "عناصر البناء الخروجي، يُؤكِّد ف. فرانسوا، لا يُمكِن إلا أن تكون في علاقة استلزام مُتبادل، لأنها جميعاً ضرورية لِوجود هذا البناء" (F.FRANSOIS، ١٣٤).

٣- صَرَعت...الأسَدَ + الأرنبُ

(مركب فعلي مسند) (مركب اسمي مسند إليه).

وحتى على مستوى البنية الإخبارية[١]، التي تُنظِّم مُحتوى الرسالة المُنتقل بين المُتكلم والمخاطَب و"تُبيِّن كيف يتشكل الإبلاغ الذي تُعبِّر عنه [هذه] الرسالة" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٣ ج)، يُمثل المركبُ الفعلي المتقطع بأكمله الخبرَ أو الحديثَ الذي يُقال عن المُخبَر عنه أو المُحدَّث عنه المُتمثِّل في المركب الاسمي المُقحَم بداخله والذي يَنضم إليه مُشكِّلا معه الجملة الخروجية ٣، كما هو مُبيَّن أدناه:

٣- (صَرَعت...الأسَدَ) + (الأرنبُ)

مركب فعلي خبر مركب اسمي مُخبر عنه.

إلى جانب مفهوم المركب الذي استعملناه في عملنا هذا، كان قد وَرَد عند سوسير، هو الآخر، مصطلحُ "مُركَّب" (syntagme)، وتبعه في ذلك آخرون ومنهم الوظيفيون، غير أنه يبقى عاما يَنطبق على كل ضَم أو مجموعة من الوحدات المدلالة المترابطة والمتوالية أفقيا (F.D.SAUSSURE، ١٧٠ وما بعدها)، بما في ذلك الجملة: "الجملةُ مُركَّب، وبالطبع دون علامة تبعية" (A. MARTINET، ١٩٧٩، ٢٠)، لأن الجملة مُستقلة فلا تتعلق بأي وحدة أخرى وبالتالي لا تكون

(١) ننطلق من فكرة أن الجملة ذات طبيعة مزدوجة، فهي وحدة تركيبية وإبلاغية في آن واحد، تحصل من تضامٍ بنيتين اثنتين، بنية تركيبية تُمثِّل الملفوظ، الذي يتشكل من مجموع العناصر المدلالة، أي التي لها مدلول، المترابطة داخل الجملة، وبنية إخبارية إبلاغية تمثل الرسالة التي تنظم الخبرَ، أي محتوى الرسالة، المنتقل من المتكلم إلى المخاطَب (ع.ح. دباش، ٢٠٠٣ ج) و"تُبيِّن كيف يتشكل الإبلاغ الذي تُعبِّر عنه [هذه]الرسالة" (المرجع نفسه). تتداخل هاتان البنيتان تداخلا وثيقا وتتلازمان ضمن منظومة الجملة، وقد تتوازيان، إلا أنهما لا تتطابقان، لانتماء كل منهما إلى مستوى معين؛ يعود هذا التداخل إلى أن "الملفوظ هو القالب الذي تُصَب فيه الرسالة" (J.PERROT، ١٩٧٨، ٩٥). وإذا كان المسند والمسند إليه هما جزءا الجملة الخروجية، على المستوى التركيبي، فإن هذين الجزأين يُمثلان، على المستوى الإخباري، الخبرَ والمخبرَ عنه فيها، بحيث أن الخبر يُمثل الحديثَ أو ما يُقال عن العنصر المخبر عنه. (حول البنية الثنائية للجملة، يُنظر ع.ح. دباش، ٢٠٠٣ ج، كذا ٢٠٠٦، ٨ وما بعدها).

تابعة لغيرها؛ وهكذا لا يُميِّز سوسير بين البناء الأكبر، أي بناء الجملة، وبين الأبنية الأخرى، أي المُرَكَّبات، باعتبارها وحدات وسطية، الأمر الذي يجعلنا نُفضِّل استعمال "بناء" كمصطلح عام يَشمل كلَّ الأبنية، بما في ذلك الجملة، ونُخصِّص مصطلح "مُرَكَّب" للأبنية ما سِوى الجملة، إلا ما كان له بنية الجملة.

المُرَكَّب والرَّكِيب

إن التعريف السابق للمركب يَضعنا أمام نوع من الأبنية يُشبِه المركبَ في شكله، من جهة، ويُشبِه الصيغمَ في عمله، من جهة أخرى، ولكن يَصعُب اعتباره مركبًا لوجود بعض الاختلاف بينهما. لنأخذ الملفوظات(١):

٥- زيدٌ من أنف الناقة؛

٦- خلايا الأم الحنون سليمة؛

٧- وضَّح المُحاضِرُ ماهية الإيمان؛

٨ سقط الشمعدان هنا.

إن استبدال الأجزاء المُسطَّرة بوحدات بسيطة يُعطينا:

٩- زيدٌ من مكة؛

١٠- خلايا المُخ سليمة؛

١١- وضَّح المُحاضِرُ معنى الإيمان؛

١٢- سقط عيسى هنا.

(١) إن مفهوم ملفوظ (énoncé)" غير واضح دائما، وقد تتعدد تعاريفه واستعمالاته، إذ قد يُنظر إليه على أنه مرادف للجملة أو على أنه أكبر من الجملة. من جهتي، أرى أن الملفوظ والجملة يتناولان نفسَ العناصر الشكلية في السلسلة الكلامية، غير أن الملفوظ ينتمي إلى التكلم (parole)، بينما تنتمي الجملة إلى اللغة (langue)، حسب التمييز السوسيري المعروف. وبذلك تكون الجملة هي البنية التركيبية للملفوظ الذي يحمل الخصوصيات الفردية للمتكلم؛ معنى ذلك أن الملفوظ هو تحقق الجملة في الواقع؛ فهما إذن غير متطابقيْن من حيث أنهما ينتميان إلى مستويين مختلفين" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٦، ١٧).

يُبيِّن الاستبدالُ أن الأجزاء المسطرة وحدات تركيبية؛ وما دامت هذه الوحدات في صورة مجموعات من الصَّياغِم ("أنف + الـ + ناقة" ، "الـ + أم + الـ + حنون" ، "ما + هي + ة" ، "شمعَ + دان")، يُمكن اعتبارها أبنية. ولكن هل كوْن البناء أصغر من الجملة يَجعل منه بالضرورة مُركَّبا، مثله مثل المركبات التي تم الحصول عليها بتقطيع الجملة ١؟

إن المُدقِّق يُلاحِظ وجودَ اختلافات واضحة تُميِّز الأبنية دون الجملة، المحصل عليها في تجزئة الجملة ١ والتي سميناها مركبات، عن الأبنية المسطرة في الملفوظات من ٥ إلى ٨. وإذا حافظنا على تسمية "مُركَّب" (syntagme) بالنسبة للنمط الأول وسمينا "رَكِيبا" (synthème) النمطَ الثاني، فماذا يَكُون الفرق بين المُركَّب والرَّكِيب؟

إن المركب يتشكل من عناصر حرة، أي قادرة على الحركة بحيث تستطيع تبديل مَواضِعها أو تختفي كلية، الأمر الذي يَجعل من المركب بناءً مُتدرِّجا، أي قابلا للتجزئة على المستويات الموالية، كما تم توضيحه بالأعلى؛ أما الركيب فيتشكل من عناصر يَلتحِم بعضها ببعض بكيفية تجعل منها كتلة واحدة غير قابلة للتجزئة، الأمر الذي يَجعل من الركيب بناء لا مُتدرِّجا، فهو له وَضْع الصيغم الواحد؛ أي أن "الركيب، في علاقاته مع عناصر الملفوظ الأخرى، يَعمل كالصيغم" (A.MARTINET، ١٩٧٩، ١٩-٢١؛ يُنظر كذلك ١٩٨٠، ١٣٣). وبتعبير آخر، يُمثِّل الركيبُ وحدةً مِدلالة دنيا هو الآخر، من حيث تَفقِد العناصرُ المُشكِّلة له كياناتها الخاصة، وبالتالي مدلولاتها الأصلية، لِتذُوب في الكيَّان الجديد الذي لا يَحمِل سِمات مؤلفاته وإنما يُصبِح له خصوصياته الجديدة المختلفة؛ وعليه فغياب أيٍّ من مؤلِّفات الركيب يُؤدي بالضرورة إلى فساده؛ فلا يُمكِن مثلا أن نقول:

١٣- * زيدٌ من أنف،

بأن نستغني عن العنصر الثاني من الركيب، أو أن نقول:

١٤- * زيدٌ من الناقة،

بأن نحذف مؤلفه الأول، لأن "أنف" + "الناقة" يُمثِّلان، مُجتمِعيْن، وحدةً مدلالة دنيا واحدة، لا تتجزأ، ولو أنه من المُمكِن أن يَظهر المؤلفان منفردَين خارج الركيب وفي سياقات أخرى، مثل:

١٥- أنفُ سليمان حادٌ؛

١٦- حليب الناقة مُفيد.

غير أن ذلك أمر آخر، فكل منهما يُمثِّل، في هذه الحالة، وحدة مدلالة مختلفة لا تنتمي إلى ركيب.

من جهة أخرى يَصعب في أغلب الأحيان إدراج عنصر جديد بين مؤلفات الركيب(١)، عكس ما يَحدث مع المركب. فإذا كان يُمكِن القول، في حالة المركب:

١٧- ألقى عصاه في هذا المقهى الفتى،

بأن نَفصِل مُؤلِّفي المُركَّب الأداتي "في" و"المقهى" بالوحدة "هذا"، دون أن يُؤثِّر ذلك على البنية العامة للمركب، فإن إدراج عنصر جديد مثل "تِلك" بين مؤلفي الركيب "أنف الناقة"، في الجملة ٥، للحصول على:

١٨- زيدٌ من أنف تلك الناقة،

يَكون غير مقبول لأن الركيب يُمثِّل كُلاً مُتلاحِما ومُتكامِلاً باعتباره وحدة مِدلالة دنيا.

هذا يَعني أن مؤلِّفات الركيب لا تَقبل مُنفرِدةً تحديداً أو تنعيتا أو غيره، وإنما يَكون ذلك للمجموع، أي للركيب كله؛ فلا يُقال مثلا:

(١) إلا ما يتعلق ببعض العلامات الدالة على العدد أو الجنس أو الإعراب، والتي تعتبر من الكلمة ذاتها.

١٩- * سقط الشمعَ البيضاءُ دان هنا،

٢٠- * زيدٌ من أنف الناقة المُسنَّة؛

باعتبار "بيضاء" نعتا للشمعَ، أعني الجزء الأول من الركيب، و"المُسنة" نعتا لـ"ناقة"؛ إن الذي يُنعت هو الركيب بأكمله، فنقول:

٢١- سقط الشمعدانُ الأبيض هنا؛

٢٢- زيدٌ من أنف الناقة البعيدة،

بوصفنا الشيءَ المسمَّى "شمعدان" بالبياض، ووصفِنا القبيلةَ المسماة "أنف الناقة" بأنها بعيدة.

خلافاً لذلك، يُمكِن أن تُنعَت عناصرُ المركب واحداً واحداً دون أن يُؤثِّر ذلك على البنية العامة للمركب؛ ففي الجملة:

٢٣- احتل العدوُّ القريةَ،

يُمكِن أن نُعطي نعتاً للاسم "قريةَ" للحصول على الجملة:

٢٤- احتل العدوُّ القريةَ الهادئةَ،

التي تَضم دائما مركبا اسميا سليما هو "القريةَ الهادئةَ"، أساسه هو الاسم الأول "قريةَ".

كذا لا يُمكن لِعناصر الركيب أن تُبدِّل مواضعَها، لأنها تتوالى وِفق تسلسل ثابت؛ فإذا قُلنا:

٢٥- دخَلتْ رَحمةُ الله وخَرَج الفَرَجُ المُسْلِمُ،

باعتبار المؤلِّفيْن "رَحمةُ الله" و"الفَرَجُ المُسلِمُ" اسمين لشخصين، فإنه لا يُمكِننا بحال من الأحوال تقديم "الله" على "رَحمةُ" في الركيب الأول "رَحمةُ الله"، ولا تقديم "المُسلِم" على "الفَرَج" في الركيب الثاني "الفَرَج المُسلِم"؛ ومنه، لا يُمكِن أن نقول مثلا:

٢٦- * دَخَلت اللهِ رَحمةُ وخرج المُسلِمُ الفَرَجُ،

لأننا سنحصل على وحدات غير نحوية، وحتى وإن كانت نحوية، فستُمثِّل ما لم تُوضَع له؛ إن دلالة الركيب مُحدَّدة ومشروطة بترتيب عناصره.

مما سَبق نخلص إلى أن المركب يتشكل من عناصر حُرة بينما يَتكون الركيب من مؤلفات ملتحمة (يُنظر C.BAYLON، ١١٠)، وأن ترتيب العناصر قد يتغير في المركب بينما هو ثابت في الركيب (P.LEGRAND-GELBER، ١٣٥).

ومن الناحية الدلالية، يَكُون مدلولُ المركب هو محصلة مدلولات جميع مؤلِّفاته؛ ففي الجملة ١، مثلا، نجد أن معنى المركب "في المقهى" هو مجموع معاني المؤلِّفات الثلاثة: في + الـ + مقهى، أي أن الحَدَث وقع "في" هذا المَحَل وليس خارجه، وهذا المَحَل هو مقهى وليس مَخبَزة أو غيرها، وهذا المقهى مُحدَّد وليس أيّ مقهى في المدينة.

بالمقابل، إن مدلول الركيب ليس مُحصِّلة مدلولات مجموع عناصره؛ ومِن ثَم فمدلول الركيب "أنف الناقة"، في ٥، لا يَحصل بجمع مدلولات مؤلِّفاته الثلاثة: أي أن مدلول "أنف الناقة" ≠ مدلول "أنف" + مدلول "الـ" + مدلول "ناقة")، بل أن للركيب مدلولاً جديدا يَختلف عن مدلولات مؤلفاته مجتمعة، إذ أن "أنف الناقة"، في الملفوظ ٥، يعني قبيلة من القبائل العربية، ولا يوجَد أثر لمعنى الأنف كعضو من الجسم ولا الناقة بمعنى أنثى الجمل. ولعل هذا هو الذي جعل أ. مارتيني يرى أن الركيب يُمثِّل اختيارا واحدا (A.MARTINET، ١٩٨٠، ١٣٢، ١٣٤)، مثله مثل الصيغم، خلاف المركب الذي يُمثِّل عددا من الاختيارات تُوَافِق عدد الصياغم المُشكِّلة له (A.MARTINET، ١٩٧٥، ٥٢)[١]؛ وهكذا يَكون

(١) تتالف الجملة "بَنَى جاء الحَقُّ بيتاً واسعا"، من مؤلفيْن مباشرين هما "بنى...بيتا واسعا" و"جاء الحق" وهما، على التوالي مركب فعلي ومركب اسمي في صورة ركيب. فالمركب الفعلي يضم عددا من الصياغم الحرة، ومن ثم يُمثل عددا من الاختيارات مساويا لعدد هذه الصياغم، أي أن كل اختيار يمثله=

للركيب بأكمله مَرجعٌ(١) واحد في حين أن للمركب مجموعة من المراجع تُوَافِق عددَ الاختيارات ومن ثم عددَ الصياغم التي يحتوي عليها.

انطلاقا مما سبق بَسْطه، يُصبح تعريفُ ج. ديبوا للمركب غير دقيق؛ فهو يرى أن المركب "مجموعة من العناصر اللغوية، تُشكِّل وحدةً في منظومة مُتدرجة" (J.DUBOIS، b١٩٧٣، ٤٧٨)؛ أي أن "المركب يتألف باستمرار من متوالية من العناصر، وهو بدوره مؤلَّف في وحدة بالمستوى الأعلى" (المرجع نفسه، ٤٧٩). إن هذا التعريف ينطبق على كل من المركب والركيب ولا يُميِّز بينهما، فهو، ومع إشارته إلى أن المركب بناء وأنه يدخل في وحدة مُتدرِّجة، لا يُوضِّح إن كان المركب متدرجا أم لا، أي قابلا للتجزئة أم لا. نعتقد أن التدرج أهم وأشمل معيار تركيبي يَصلح للتمييز بين هذين النمطين من الأبنية؛ وبذلك يُمكن أن نخلص إلى أن المركب "بناء مُتدرِّج يَدخل في بناء مُتدرِّج هو الآخر" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٣أ،

= صيغمٌ، وصيغم واحد فقط. إن المتكلم يختار في كل نقطة من الملفوظ صيغما بذاته دون غيره من الصياغم التي يمكن أن تظهر في موضعه، أي في نفس السياق. ففي هذا الملفوظ اختار المتكلم "بَنَى" من بين اختيارات أخرى ممكنة مثل: اشترى، رسم، ...، كما اختار "بيتا" من بين "مسجدا"، "عِمارة"، ..." واختار كذلك "واسِعا" من بين "صغيرا"، "جميلا"، ... أما الركيب، فمع أنه يضم عدة صياغم إلا أنه يمثل اختيارا واحدا باعتبار أن "جاء الحَقُّ" يدل على شخص بعينه. فالمتكلم اختار هنا "جاء الحَقُّ" دون غيره من الوحدات المدلالة الدنيا مثل موسى، عيسى، محمد، ...

(١) المرجع شيء أو عنصر واقعي لا لغوي ينتمي إلى التجربة الإنسانية بحيث يُمَثَّل داخل اللغة بعنصر لغوي نطقي؛ فنحن عندما نتكلم أو نستعمل اللغة فإننا لا نستعمل أشياء وأحداثا وصفات، أي مَراجع، وإنما نستعمل ما يُمثلها داخل اللغة وهو العلامات أو الوحدات اللغوية. فالملفوظ "قام عيسى هنا" يُعبِّر عن تجربة واقعية لا لغوية: فالوحدة اللغوية /ق ا م/ "قام" تنوب أو تعبِّر عن حدث القيام، وتنوب الوحدة /م ؤ س ا/ "موسى" عن فرد مُعيَّن من جنس الإنسان، كذا تمثل الوحدة /ه ؤ ن ا/ "هنا" المكان الذي يُوجَد به المتكلم؛ فالحدث والشخص والمكان مَراجع تنوب عنها ومِن ثَمَّ ترجع إليها العلاماتُ اللغوية المناسبة داخل اللغة. (في الكصوتة، أو الكتابة الصوتية، نشير إلى الصوائت العربية، الفتحة والضمة والكسرة، بالحروف أ، ؤ، ئ، ونشير إلى طولها بوضع سطر صغير تحتها؛ أما الصوامت فنرمز لها بالحروف التي تمثلها في الألفباء العربية).

٧٩)، بينما الركيب بناء لا متدرج يَدخل في بناء متدرج.

إن كلامنا عن المُركَّب، بالمفهوم الذي حَدَّدناه، يَدعونا إلى مقابلته بمصطلح "المُركَّب" عند النحو العربي التقليدي، لعل ذلك يُمكِّننا من الوصول إلى معرفة مدى تطابقهما، إن كان هناك تطابق، أو على الأقل مدى تقاربهما أو تباعدهما.

إذا كان مفهوم المركب الذي تَبنَّيناه يَنحصِر في كَوْنه مجموعة مُتدرِّجة من الصياغم تُشكِّل وحدة تركيبية دون الـ ج، ومِن ثَم تُمثِّل اختيارات مُتعدِّدة، فإن المُركَّب في النحو العربي التقليدي أعمُّ وأشمل، فهو يَشمل كُلَّ مجموعة من الوحدات المِدلالة، سواء عَبَّرت عن اختيار واحد أو عَبَّرت عن اختيارات عديدة، وبذلك يُقابِل النحاةُ العربُ المُركبَ بالصيغم: فاللفظ الدال على معنى إما أن يَكُون عندهم صيغما مثل "زيد" وإلا فهو مُركَّب يَضم أكثر مِن صيغم، مثل "الغُلام" الذي تركَّب من صَيغميْن، المُحدِّد "الـ" والاسم "غُلام" (يُنظر مثلا ابن يعيش، ١/ ١٩).

صحيح أن المركب في النحو العربي التقليدي يَضم المركب بالمفهوم الذي تبنيناه، مِن مثل "غلام زيد"، (ابن هشام، ١٩٦٣، ١١)، الذي قد يُعبَّر عنه بالمركب الإضافي، ومن مثل الغلام، بِزيد (ابن يعيش، ١/ ١٩)، وهما على التوالي مركب اسمي ومركب أداتي، لكنه يَشمل بالإضافة إلى ذلك ما يُسمونه "المركب الإسنادي" من نحو "قام زيدٌ" (ابن هشام، ١٣٧٣، ٤٦) و"ضرَبا" (ابن يعيش، ١/ ١٩)، الذي يَرون فيه مسندا (ضرب) ومسندا إليه (ـا)، فهو جملة؛ كما يشمل ما سَمَّيناه "ركيبا" من مثل خمسة عشر (ابن يعيش، ٤/ ١١٢)، حضرموت (ابن يعيش، ٤/ ١٢٤)، تأبط شرا (ابن يعيش، ١/ ١٩). باختصار، يشترك المركبان في كَوْن كُلٍّ منهما مجموعة من الوحدات المِدلالة ويختلفان في ما سوى ذلك؛ وبعبارة أخرى، يشمل المركبُ التقليدي كلَّ أنواع الضُّموم، أو

المجموعات، بما في ذلك الجملة والمُركَّب والركيب، في حين ينحصر المركب الذي تبنيناه في الأبنية المتدرجة ما سوى الجملة.

من جهة أخرى، يُميِّز النحاةُ العرب القدماء بين نوعين كبيرين من المركبات، يُمكن وصفهما بالمركب الإفرادي والمركب التعددي، مُعتمدين في ذلك على معيار دلالي منطقي يتعلق بالمعنى الذي يَدل عليه المركَّب.

فالمركب الإفرادي أو تركيب الإفراد هو "أن تأتي بكلمتين [أو أكثر] فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين" (ابن يعيش، ١ / ٢٠)؛ وهذا يعني عندهم أن "يَدُل مجموعُ اللفظ على معنى ولا يَدل جزؤُه على شيء من معناه" (المرجع نفسه، ١ / ١٩)، أو باختصار "ما لا يَدل جزؤه على جزء معناه" (ابن هشام، ١٩٦٣، ١١)، وذلك نحو بعلبك وبرق نحرُه (ابن يعيش، ١ / ١٩)؛ فـ "برق نحرُه"، مثلا، اسم لشخص بعينه، مثله مثل "موسى"، ولا يُمثل جملة. يتعلق الأمر هنا بما سميناه "ركيبا"، (يُنظر كذلك ابن يعيش، ٤ / ١١١ وما بعدها).

أما المركب التعددي فهو الذي تعددت فيه المعاني المفردةُ، إذ يُؤتى بكلمتين أو أكثر فتُجعَلا بإزاء حقيقتين أو أكثر، بحيث يُوافِق عددُ الحقائق عددَ الكلمات المؤلِّفة للمركب، ومِن ثَم يَدل الجزءُ من لفظ المركب على جزء من معناه، من نحو "«الغُلام»، فإنك لو أفردتَ اللام لَدلَّت على التعريف، إذ كانت أداة له كالكاف في «كَزَيْد» والباء في «بِزَيْد»، ومِن ذلك «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا» ونحوهما، فإن كل واحد مِن ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان، الفعل كلمة والألف [كلمة] و الواو كلمة، لأنها تُفيد المسند إليه" (ابن يعيش، ١ / ٢٠). وهذا ما سمَّيناه "مُركَّبا" ووصفناه بالوحدة الوسطية، بالطبع إذا كان أدنى من الجملة.

إن اللجوء إلى مِعيارَي المعنى والحقيقة في تعريف المركب والركيب شبيه بما

رأيناه عند أ. مارتيني عندما استعمَل معيار الاختيار الواحد والاختيارات المتعددة، وهو معيار دلالي هو الآخر.

فمعيار "الحقيقة" المستعمَل في تفريق الركيب عن المركب يبقى إجراءً منطقيا، أي من المنطق، غير مناسِب لغويا، إذ يُمكِن، في رأينا، أن تَكون الحقيقة لأي وحدة مدلالة، سواء كانت صغرى أو متوسطة أو كبرى. وهذا ما نراه بالنسبة لمعيار "الاختيار الواحد" الذي استعمله أ. مارتيني: إذا كان الصيغم يُمثل اختيارا، فإن كُل وحدة لغوية تمثل اختيارا، سواء كانت دنيا أم لا.

وفكرة "عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه"، الواردة عند النحاة العرب، لم تُستعمل في تعريف الركيب فقط، بل استُعمِلت في تحديد الصَّيغم كذلك، من حيث أن كُلاً منهما يَدل على "معنى مفرَد"؛ فـ"زيد" و"حضرموت" و"تأبط شرا" "كَلِم مفردة لا يَدل جزءُ اللفظ منها على جزء من المعنى" (ابن يعيش، ١/ ١٩). بهذا لا يكون التعريف دقيقا، لأنه لم يُميِّز بين الصيغم والركيب بل جَعَل منهما مفهوما واحدا ومن ثم وحدة تركيبية واحدة؛ وسبب ذلك، في رأينا، هو الاعتماد الكبير على معيار المعنى وتناسيه الجانب الشكلي البنيوي للوحدات؛ أي أن عدم التمييز بين الصيغم والركيب مرده إلى كونهما يُمثِّلان معا مفهوماً واحدا، في النحو العربي التقليدي، هو "الكلمة": إن "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرَد" (ابن يعيش، المرجع نفسه) و"المراد بالمفرد ما لا يَدل جزؤه على جزء معناه" (ابن هشام، ١٩٦٣، ١١).

الجُملة والجُمَيلة

بعد مقابلتنا مفهوم "الجُملة"، باعتباره البناء الأكبر، بمفهوم "المُركَّب"، باعتباره بناءً وسطا، يَحسُن بنا الآن مقابلة بناء "الجملة" بأبنية أخرى، وهو ما يُساعِدنا على تحديد هذه الأبنية وبالتالي صياغة تعاريف دقيقة لها. وتحقيقا لذلك، ننطلق من الجملة:

٢٧- المُديرُ تَعطَّلت هنا سيارتُه،

التي يَكون لها مؤلِّفان مباشران هما "المُديرُ" و"تَعطَّلت هنا سيارتُه"، حسبما تُبيِّنه عمليةُ الاستبدال:

المُـديرُ	تَعطَّلت هنا سيارتُه
مـوسى	سافَر

شكل ٤

فإذا كان المجموعُ "المُديرُ تَعطَّلت هنا سيارتُه" يُمثِّل جُملةً لأنه البناء الأكبر، والجزءُ "المُديرُ" يُمثِّل مُركبا اسميا لأنه بناء أصغر من الجملة، نواته اسم، فماذا يُكون الجزءُ "تَعطَّلت هنا سيارتُه"؟ هل هو مُركَّب هو الآخر، لأنه الجزء الثاني من الجملة؟ وبالضبط، هل هو مركب فعلي لاحتوائه على فِعل؟

إن الإجابة عن ذلك تكون قَطْعا بالنفي، لأنه لو كان مركبا فعليا لكان في علاقة إسنادية مع المركب الاسمي "المُديرُ"، باعتبار المركب الفعلي مُسندا والمركب الاسمي مسندا إليه، ولكانت الجملة خروجية، إذ يُفترَض أن يَكُون المسندُ إليه أحدَ جُزأي الجملة الخروجية ويَكُون المسندُ جزأَها الثاني، كُلَّ جزئها الثاني، أي "كلَّ ما سوى المسند إليه" فيها (O.JESPERSEN، ٢٢٢، كذا ٩)، وهذا ما لا يتحقق هنا. إن المركب الاسمي "المُديرُ" مؤلِّف اختياري، يُمكِن التخلي عنه، ومِن ثَم لا يَكون طرفا في علاقة إسنادية مُحتمَلة، لأن المُسنَد والمُسنَد إليه يتلازمان بالضرورة بحيث "لا يستغني واحد منهما عن الآخر" (سيبويه، ١/٢٣؛ كذا A. ROMAN، ١٩٨٥، ١٠٦). وغياب التلازم يَجعل من الجملة بناءً دخوليا[١]،

(١) إذا كان للبناء الدخولي نفسُ توزيع أحد مؤلفاته المباشرة، فلأنه يُمكن أن يُعوَّض بهذا المؤلف المباشر، ومِن ثم يُمكن الاستغناء عن مؤلفه المباشر الآخر (A.DEBBACHE، ٢٠٠٢، ٥٦). هذا ما ينطبق=

ومِن ثَم جملةً لا إسنادية؛ أما الجملة الإسنادية فتكون خروجية بالضرورة لِتَلازُم مؤلفَيْها المباشريْن: "عناصرُ البناء الخروجي لا يُمكِن إلا أن تَكُون في علاقة استلزام مُتبادل، لأنها جميعاً ضرورية لِوجود هذا البناء" (F.FRANCOIS، ١٣٤). وبتعبير آخر، إن "البناء الدخولي [والجملة قد تَكُون واحدا منه]، يَضم على الأقل مؤلِّفا مباشرا اختياريا، بمعنى أن مؤلفاته المباشرة في علاقة تبعية أحادية، خلافا للبناء الآخر، [الخروجي]، الذي تَكون مؤلفاته المباشرة ضرورية، بمعنى أنها تُقيم فيما بينها علاقة تبعية تبادلية" (A.DEBBACHE، ٢٠٠٥a، ٥٣).

في الواقع، إن الجزء "تَعطَّلت هنا سيارتُه" يُشبه الجملة، وهذا من ثلاث جهات:

١- فهو من جهة يُمكنه أن يُشكِّل بمفرده ملفوظا تاما دلاليا، مستقلا تركيبيا:

٢٨- تَعطَّلت هنا سيارتُه؛

وتمامه الدلالي واستقلاليته التركيبية نتجتا عن احتوائه على صيغم "ـهُ"، يَحمِل المحتوى الدلالي لِعنصرٍ سابق من السياق اللغوي، يَرجع إليه، مثل "المديرُ"، أو يُشير إلى أحد عناصر الوضعية التلفظية، أي السياق المقامي اللا لغوي الذي تَمَّت فيه

= على الجملة "المُديرُ تَعطَّلت هنا سيارتُه": فهذه الجملة يُمكِن استبدالها بمؤلفها المباشر الثاني مُشكلا بذلك جملة هو الآخَر "تَعطَّلت هنا سيارتُه":

أ- المُديرُ تعطَّلت هنا سيارتُه،

ب- تعطَّلت هنا سيارتُه.

إذن فجملة "المُديرُ تعطَّلت هنا سيارتُه" ليست إسنادية لِكونها دخولية، ومن ثَمَّ فلا مؤلفها المباشر الأول مسند إليه ولا مؤلفها المباشر الثاني مسند.

بينما جملة مثل "أبوك رَجلٌ صالحٌ" خروجية، لأنه لا يُمكِن استبدالها بأي من مُؤلفيْها المباشرَيْن، لا بـ"أبوك" ولا بـ"رَجلٌ صالحٌ"؛ فالجملة إسنادية، المسند إليه فيها هو المؤلف المباشر الأول والمسند هو المؤلف المباشر الثاني. بمعنى أنه إذا كان المؤلفُ المباشر الأول للجملة (أ) اختياريا، فإنه يَكون في علاقة استلزام أحادي مع المؤلف المباشر الثاني الذي يَنضم إليه، وهذه ميزة البناء الدخولي. بينما كلٌّ من المؤلفيْن المباشريْن للجملة (ب) ضروري وهو ما يَجعلهما في علاقة استلزام تبادلي، وهذه ميزة البناء الخروجي.

عَمليةُ التلفظ أو الإبلاغ، ويَكون بذلك مرجعا له.

٢- وهو، من جهة ثانية، يحتوي على مُركَّب فِعلي "تَعطَّلت هنا" ومركب اسمي "سيارتُه"، يَنضم كُلّ منهما إلى الآخر بكيفية ضرورية وتلازمية، الأمرُ الذي يَجعل منهما علاقةً إسنادية، مؤلَّفة من مسند "تَعطَّلت هنا" ومسند إليه "سيارتُه"، وهذان هما العنصران التركيبيان الأساسيان للجملة الخروجية؛ يعني هذا أن للجزء "تَعطَّلت هنا سيارتُه" بِنية الجملة.

٣- إذا كانت الجملة، باعتبارها وحدة إبلاغية إخبارية، تحتوي بالضرورة على مخبر عنه، أو عنصر يَدور حوله الحديثُ، وعلى خبر، أو ما يُقال عن العنصر الآخر، فإن هذا ما نَجدُه بالضبط في البناء المذكور "تَعطَّلت هنا سيارتُه"، حيث يُمثِّل المركبُ الاسمي "سيارتُه" المخبرَ عنه والمركبُ الفعلي "تَعطَّلت هنا" الخبرَ. ومن المعروف أن المركب الاسمي المسند إليه، في الجملة الخروجية، يُمثل المخبر عنه، بينما يُمثل المركبُ المسندُ الخبرَ فيها (A.DEBBACHE، ٢٠٠٢، ١٣).

غير أن البناء "تَعطَّلت هنا سيارتُه" يختلف عن الجملة من حيث كَونه ليس مُستقلا، إذ يَدخل في بناء أكبر منه هو الجملة ٢٧، وهذا ما يُفقِده صفة الجملة.

نُسمي هذا النوع من الأبنية جُمَيلةً؛ إذن فـ "الجُمَيلة هي مؤلف من مؤلفات الجملة له بنية الجملة ومن ثم يُمكنه أن يُشكِّل بمفرده ملفوظاً" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٦، ١٦؛ كذا ٢٠٠٣ب، ١٠٤)، كما هو الحال مع ٢٨. ولَّما كان لِبناءَي الجُملة والجُمَيلة نفسُ البنية التركيبة فإننا نعتبرهما من قِسْم تركيبي واحد نُسمِّيه قِسمَ الجيمات، مفرده جيم، وهو الحرف الأول من جُملة وجُميلة، ونرمز لهما بنفس الرمز ج، يُبين تشابههما البنيوي ومن ثم انتماءهما إلى قِسم واحد، مع وجود إحداهما داخل الأخرى، كما يبينه الشكل ٥. مِما سَبق توضيحه، نخلص إلى أن المُركَّب وحدة وسطية بين الـ ج والصَّيغم، وليس فقط بين الجملة والصيغم،

لأن ما قلناه بالأعلى كان تبسيطيا، فالجُميلة تحتوي، مثل الجُملة، على المُركب. كما نخلص إلى أن "الجُملة <...> هي أكبر الجيمات" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٥، ١٦). وهذا ما يُمكِن توضيحه بالمخطط المشجر ٥:

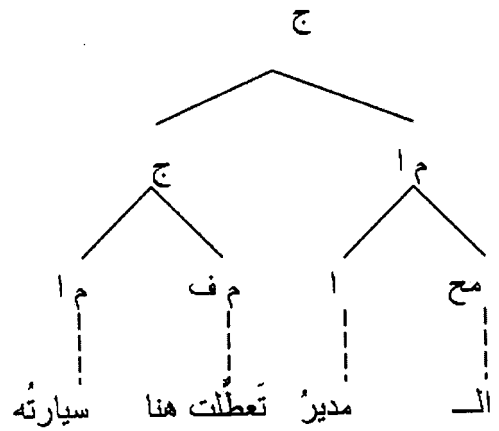

شكل ٥

فالجُملة، وهي الـ ج العليا في الشكل ٥، قد احتوت على مركب (م ا)، كما أن الجُمَيلة، وهي الـ ج الثانية، احتوت، هي الأخرى، على مركَّبَين: (م ف) و(م ا).

نُشير هنا إلى أن مُصطَلح "جُملة" قد وَرَد عند النحاة العرب القدماء، غير أن مفهومه لم يَحصل بشأنه اتفاق، وقد تبلور هناك اتجاهان رئيسيان:

أ- اتجاه، وهو الذي نتبناه وفصّلنا فيه بالأعلى، يَجعل من "الجُملة" وحدة قصوى، كبرى ومستقلة، ومِن ثَم مفيدة؛ والإفادة عندهم هي "ما دَل على معنى يَحسُن السكوت عليه" (ابن هشام، ١٩٧٩، ٤٩٠)، أي "ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع مُنتظِراً لشيء آخر"[١] (ابن هشام، ١٣٧٣، ٤٧-٤٨؛ كذا د.ت.، ١/ ١٣). وهذا المفهوم هو الذي يُعبِّرون عنه بقولهم:

(١) يُمثل مصطلح "فائدة"، في النحو العربي التقليدي، مفهوما إخباريا، يتحدد بوصول الخبر أو المعلومة إلى المتلقي؛ فهو يخص المستوى الإبلاغي أو التواصلي، ويتعدى المستوى الدلالي، أي المدلول المجرد: فالمعنى ينتقل من المتكلِم إلى المخاطَب في شكل رسالة، ولا تتم الفائدة إلا بوصول الرسالة إلى المتلقي =

"وأما الجملة فهي كل كلام مُفيد ومستقل بنفسه" (ابن جني، ١٩٧٦، ١٠)، أو "الجملة كل كلام مستقل، قائم بنفسه" (ابن يعيش، ١/ ٨٨). وهنا يُطابِق النحوُ العربي التقليدي بيْن مُصطلَحَي "جملة" و"كلام"، وقد وَرَد ذلك صريحا عند الزمخشري: "الكلام، يقول الزمخشري، هو المركَّب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى <...> ويُسمى جملة" (الزمخشري، ٣٣).

ومفهوم الجملة هذا هو الذي يَسُود، في اللغويات العربية الحديثة: "التعريف الذي نقبله للجملة، يُوضِّح أحد المعاصِرين، هو [أنها] أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل اللغوي" (م.إ. عبادة، ٤١) أو أن "الجملة وحدة لغوية تركيبية، تمتاز باستقلاليتها التركيبية وتمامها الدلالي" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٣ب، ١٠٣). ويُعطي اللغويون العرب عموما مصطلحَ جُملة مُقابِلا للمصطلح الغربي: sentence الإنقليزي أو phrase الفرنسي (يُنظر على سبيل المثال: ع.س. المسدي، ١٠٨، م.الحناش، ٤٠٥، باكلاّ، ٨٣). نجد هذا المفهوم ذاته عند اللغويات العامة، وإن تعددت صياغته: "الجملة هي البناء التركيبي الأكبر" (R.LEGRAND-GELBER، ١٦٢)، أو "الوحدة التركيبية الكبرى" (A.ROMAN، ١٩٨٥، ٨٥)، عند البعض، وهي "الوحدة الكبرى في التحليل النحوي" (J.LYONS، ١٣٦)، عند غيرهم.

ب- واتجاه آخر يُميِّز بين "جُملة" و"كلام"، بحيث يَحصر مُصطلَحَ "جملة" في

= وانتقال الخبر إليه؛ إن الجملة لها مدلول في كل الأحوال ولكنها لا تفيد إلا إذا فهمها المتلقي. إن المعنى من اللغة (langue) و الفائدة من التكلم (parole)، حسب التمييز السوسيري المعروف: لغة (langue) = كلام (langage) - تكلم (parole)". لقد ميزنا بدءاً، يقول سوسير، وضِمن الظاهرة الكلية (total) التي يُمثلها الكلام (langage)، اللغة (langue) و التكلم (parole)؛ اللغة بالنسبة إلينا، يُضيف سوسير، هي الكلام ناقص (moins) التكلم؛ وهي مجموع العادات التي تُمكن الشخصَ المتكلم من الفهم والإفهام" (F.SAUSSURE، ١١٢).

كُل ما تضمن إسنادا، سواء أفادا أم لم يُفِد، بينما يُخصِّص مصطلحَ "كلام" لما تضمن إسنادا وأفاد فقط، وهو الاتجاه الذي يتبناه ابن هشام: "إن المُركَّب الإسنادي، يقول ابن هشام، يَكُون مفيدا كـ«قام زيدٌ» وغير مفيد نحو «إن قام زيدٌ»؛ وإنَّ غَيْر المفيد يُسمى جملة فقط، وإن المُفيد يُسمى كلاما لِوُجود الفائدة، ويُسمى جملةً لِوُجود التركيب الإسنادي" (ابن هشام، ١٣٧٣، ٤٦-٤٧). فهما بهذا المفهوم ليسا متطابقَين وإن تداخلا، إذ "بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطْلق وذلك أن الجملة أعم من الكلام لِصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكُل كلام جملة لِوُجود التركيب الإسنادي ولا ينعكس لغويا، أي ليس كل جملة كلاما لأنه تُعتبَر فيه الفائدة بخلافها" (المرجع السابق، ٤٨-٤٩)؛ باختصار، هذا يعني أن الكلام، عند ابن هشام، يتضمن الجملة بالضرورة، سواء تعداها أو ساواها.

غير أن وجهة النظر هذه ليست واضحة تماما لأنها أحيانا تحصر الكلام في عنصري الإسناد فقط؛ فبالإضافة إلى قوله: "الكلامُ المصطلحُ عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" (ابن عقيل، ١/ ١٧)، يُضيف ابن عقيل، على غرار النحاة الآخرين، أنه "لا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو «زيدٌ قائمٌ» أو فعل واسم، نحو «قام زيدٌ»" (المرجع نفسه)، وفي كلا الحالتين يتعلق الأمر بالمسند والمسند إليه. لكن الإفادة قد لا تتحقق بهذين العنصرين فقط بل تتعداهما إلى عناصر أخرى، كما في ١١، ١٧، ٢٤، وغيرها. هذا ما جعل ابن هشام يَستدرك الأمرَ بقوله: "و أقل ما يتألف الكلام من اسمين ، نحو «زيدٌ قائمٌ» أو فِعل واسم، نحو «قام زيدٌ»" (ابن هشام، د.ت.، ١/ ١٣؛ كذا يُنظَر الحريري، ٦٢)، فبيَّن أنه الحد الأدنى منه وليس أقصاه.

وإذا كان مفهوم كلام قد تم توضيحه، فإن مفهوم الجملة في هذه الحالة بقي

يَكتنفه الغموض: هل الجملة تنحصر بدورها في عنصري الإسناد فقط أم تتعداهما إلى عناصر أخرى؟

قد يقول قائل يُمكِن أن تتجاوز عناصرُ الجملة المسندَ والمسندَ إليه فتتضمَّن عناصرَ أخرى كالمفعول به أو غيره فَتُفيد، كما في ١١، ١٧، ٢٤، وحينذاك تتطابق مع مفهوم الكلام، كما في ٢٧ مثلا؛ غيْر أننا في هذه الحالة سنكون في الاتجاه أ الذي فصّلنا فيه بالأعلى، بحيث تتطابق الجملة مع الكلام.

لكن استقراء تعاريف الجملة التي يُعطيها الاتجاه الثاني، أي ب المشار إليه بالأعلى، يُبيِّن، أو على الأقل يُوحي، بأن الجملة تنحصر فقط في عنصري الإسناد، أيْ المسند والمسند إليه، وما سوى ذلك فلا يَكُون منها؛ وهذا ما نستنتجه من قول ابن هشام: "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيدٌ» والمبتدإ وخبره كـ«زيدٌ قائمٌ» وما كان بمنزلة أحدهما" (ابن هشام، ١٩٧٩، ٤٩٠)؛ والفعلُ وفاعله والخبرُ ومبتدؤه يُمثلان مَثنى المسندَ والمسندَ إليه. وقد أشار الأنباري بدوره، وبكل وضوح، إلى هذا المفهوم الحَصْري للجملة بقوله: "الفاعل يَكون هو والفعل جملةً، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملةً" (الأنباري، ٧٨؛ كذا يُنظر الأشموني، ١/٢٠٣-٢٠٤). وقد يُرَد على ما ذُكِر بأن ذلك يَعني أقلَّ ما يُمكِن أن تتألف منه الجملة، أي المسند والمسند إليه، كما حَدَث مع "الكلام".

في الواقع، إن قول ابن هشام، الذي ذكرناه بالأعلى: "كُل كلامٍ جملةٌ لوُجود التركيب الإسنادي" (ابن هشام، ١٣٧٣هـ، ٤٨-٤٩)، لا يُشير إلى أن عناصر الجملة قد تتجاوز المسندَ والمسندَ إليه، مثلها مثل الكلام، وإنما يعني أن الجملة تُطابِق الكلامَ في حال تألُّفه من مسند ومسند إليه فقط، وهما العنصران الوحيدان اللذان تتشكل منهما الجملة.

من هنا تصبح الجملةُ أصغرَ صورة للكلام؛ وهذا ما يُوضحه ابن هشام بقوله: "و

أقل ما يتألف الكلامُ من اسمين، كـ« زيدٌ قائمٌ»، ومن فعل واسم، كـ« قام زيدٌ»، ومنه «استقِم!»، فإنه من فِعل الأمر المنطوق به وضمير المخاطَب المقدَّر بـ« أنتَ». (ابن هشام، د.ت.، ١/ ١٣).

وبهذا المفهوم، يَتميَّز "الكلام" بِعدَم محدودية عناصره واستقلاليته وتمامه، بينما يُحدَّد عددُ عناصر الجملة باثنين فقط، حتى وإن استقلت، هما المسند والمسند إليه، وما زاد عنهما فليس منها وإنما هو "فضلات". هذا ما نستخلصه من قولهم: "الفضلة هي ما زاد على ركني الإسناد، كالمفعول والحال والتمييز" (ابن مالك، ٣٠٤)، أي أن "الفضلة ما يقع بعد تمام الجملة" (ابن هشام، ١٩٦٣، ٢٣٥). وفي هذا المعنى يُمكِن إضافة قولهم أن الجملة هي "ما كان من الألفاظ قائما برأسه، غير محتاج إلى متمِّم" (ابن جني، د.ت.، ١/ ٢١)، أي إلى فضلة، وهذا ما ذهب إليه ع.ق. المهيري عندما تَرجَم كلمة "متمِّم" بـ complément (A.MEHIRI، ٣٥٣). من هنا نخلص إلى أن جُملة ابن هشام، وعلى الأقل على المستوى النظري والعامّ، لا تُطابِق مفهومَ الجملة الذي حَدَّدناه بالأعلى، أي البناء المستقل، وإنما تُمثِّل جزءاً منها فقط، لا يتعدى المسند والمسند إليه.

مِن جهة أخرى، وانطلاقا من هذا المفهوم الحصري، يُمكِن أن نتساءل إن كان مصطلحُ "جملة"، عند ابن هشام، يتطابق مع مفهوم "جُمَيلة" الذي استعملناه؟

في الحقيقة، إن مفهوم الجملة، عند ابن هشام، يُمكِن أن يَنطبق على ما نُسمِّيه "جملة"، أي البناء الأكبر أو المستقل، وعلى ما نُسمِّيه "جُمَيلة"، في حالتيهما البسيطتين، أي عندما تُختصر كُلٌّ منهما في صَيغَمَي المسند والمسند إليه فقط، دون وُجود فضلات، كما هو الحال مع:

٢٩- قام زيدٌ (ابن هشام، ١٩٧٩، ٤٩٠)،

بالنسبة للجملة، ومع "قام أبوه"، بالنسبة للجُمَيلة المُسطّرة، الموجودة داخل الجملة:

٣٠- زيدٌ قام أبوه (ابن هشام، ١٣٧٣، ٥٣).

و يُلاحظ أن مصطلح "كلام" لم يَعُد مُستعملا حديثا، بل لم يَصمُد حتى قديما، لأنه ترك مكانه لمصطلح "جُملة"، بمفهوم البناء المُستقِل؛ وقد رأينا ذلك جليا عند الزمخشري وعند غيره.

بهذا المفهوم، لا تختلف "جُملة" ابن هشام عمَّا يَدعوه بعضُ المُعاصرين "نواة الجملة" أو "الجملة النواة": "إن المسند والمسند إليه، يقول م. حركات، يُكوِّنان نواة الجملة" (م. حركات، ٦٩)، "أما عناصر الجملة الأخرى <..> فإنها غير لازمة لتكوين الجملة ويُمكِن الاستغناء عنها" (المرجع نفسه). من جهته، يرى أ. رومان أن المسند والمسند إليه هما "العنصران الأساسيان، الضروريان بنيويا، اللذان لا يُمكِن حذفهما" (A.ROMAN، ١٩٩٠، ٨٦)، لمركزيتهما، وهما بذلك "العنصران النوويان" اللذان يُشكِّلان "نواةَ الجُملة" (المرجع نفسه)، ومِن ثَم يُمثِّلان الجزءَ الأساسي فيها، خلافاً للعناصر الأخرى، المُحيطيَّة، أي الامتدادات (extensions)، التي "يَلجأ إليها المُتكلِّمُ حسب حاجته" (المرجع نفسه)، الأمر الذي يَجعل منها مؤلفاتٍ اختياريةً، "ليس لها أي ضرورة بنيوية" (المرجع نفسه). وهذا ما يُوضحه أ. رومان بالمخطط الآتي (A.ROMAN، ١٩٨٥، ١١٨):

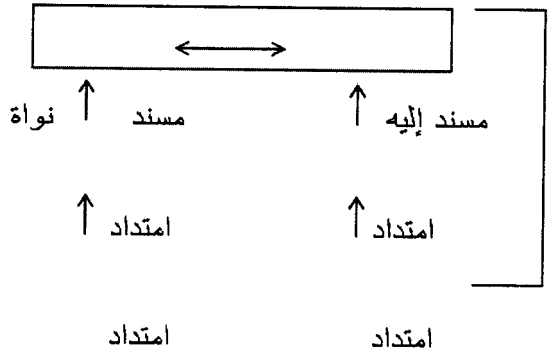

شكل ٦

لكن لماذا اقتصرت الجملة على المسند والمسند إليه ولَمْ تأخذ بعين الاعتبار العناصرَ الأخرى التي قد يتضمنها الملفوظ، ومنها ما يَصعب الاستغناء عنه، كَمُتمِّم الفعل؟(١).

إن ذلك يَعود في رأينا إلى تأثر النحو العربي بالمنطق، ومن ذلك انتقال مفهوم "القضية"(٢) المنطقية إلى النحو في صورة "الجملة"، وبخاصة التي رأيناها عند ابن

(١) يَتشكل المركبُ الفعلي من الفعل، وهو مركزه أو نواته، ومن مُؤلفات أخرى، منها ما هو ضروري يُعرف بمُتمِّمات الفعل (compléments de verbe)، وما هو غير ضروري أو اختياريٌّ يَدخل في باب التوسعات. تشكل المؤلفاتُ الضرورية مع الفعل مركبا فعليا خروجيا: "لا يَضم البناء الخروجي إلا مؤلفات مباشرة ضرورية تتلازم تبادليا" (A.DEBBACHE، ٢٠٠٦، ٥٦). هذا ما يَجعلنا نعتبر "المُتمِّم الفعلي بانه الوظيفة التركيبية التي يَشغلها مؤلفٌ مباشر لمركب فعلي خروجي؛ المؤلف المباشر الآخر لهذا المركب الفعلي هو الفعل" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٤، ٢٠٩). وبهذا تشمل وظيفة المُتمِّم الفعلي كلَّ ما يتعدى إليه الفعلُ من مفعول به أو جار ومجرور، سواء كان الجار حرفا أو ظرفا، وسواء كان الفعل حقيقيا أو ناقصا، حسب تعبير النحاة القدماء؛ إذ، من الناحية التركيبية، نعامِل الأفعالَ الناقصة "مُعامَلة الأفعال المتعدية العادية، ولا نأخذ بعين الاعتبار كونها ناقصة أو أنها تدخل على عنصرين أصلهما مبتدأ وخبر" (المرجع نفسه، ٢١٠)؛ يكفي أن هذه الأفعال تأخذ مرفوعا هو المسند إليه ومنصوبا هو مُتممها الفعلي (حول الوضع التركيبي لِـ"كان" ومثيلاتها، يُنظر A.DEBBACHE، ٢٠٠٥b، ٢٥-٤٩). ففي الملفوظين:

- زار أخي طبيبًا،
- كان أخي طبيبًا،

يَصعب جدا الاستغناء عن المُتمِّم الفعلي "طبيبًا" في الملفوظين، وغيابُه يجعل منهما جُملتيْن لا نحويتين:

- * زار أخي...،
- * كان أخي...

فكلٌّ من الجملتين تتشكل من مؤلفيْن مباشريْن، مُركَّب فعلي مُتقطِّع مُسند: "زار طبيبًا" بالنسبة للأولى، و"كان طبيبًا" بالنسبة للثانية، ثم مُركَّب اسمي مُسند إليه: "أخي"، بالنسبة لِكل منهما، وقد أقحِم داخل المركب الفعلي.

(٢) القضية هي الوحدة الإبلاغية الأساسية، عند أهل المنطق، ولا يتحقق التواصل بين الناس إلا من خلالها وبوجود عناصرها: "كل قضية، يقول ابن سينا، فإن أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة، معنى موضوع، ومعنى محمول، ومعنى نسبة بينهما. وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ المحمول وطويت اللفظة الدالة=

هشام؛ هذا ما دعا ع.ر. أيوب إلى القول بأن "الجملة ليست سوى انعكاس نحوي للقضية المنطقية" (ع.ر. أيوب، ١٥٠)؛ فإذا كانت القضية تحتوي منطقيا على عنصرين ضروريين، لا يُمكن تَصَوُّرُها بدونهما، ولا يَتم التَّواصُل إلا بوجودهما صراحةً في الملفوظ، أو استتارا، هما المحدَّث عنه أو ما نتصوره ويَدور حوله الحديث (الموضوع)، ثُم الحديث أو ما يُقال عن الأول (المحمول)، فإن الجملة، عند النحاة، تتضمن، مثلها مثل القضية، إسناداً، و"الإسناد لا يتأتى إلا من طرفين، مسند ومسند إليه" (الزمخشري، ١/ ٨٣)، لازِمَي الحضور، فـ"لا يستغني واحد منهما عن الآخر" (سيبويه، ١/ ٢٣) ومن ثَم يَجب أن يَبرزا في الملفوظ، وإلا فهما بالضرورة مستتران لا بُد من تقديرهما؛ بينما الجملة، ومنها الجُميلة، يُمكِنها لُغَوِيًا أن تَتعدَّى ذلك أو تَنقص.

يَتجلّى رأي النحاة التقليديين هذا عَمَليا في تحليلهم النحوي للجملة وفي كثير

= على معنى النسبة، فتسمَّى ثنائية، كقولنا زيدٌ كاتبٌ؛ وأما الثلاثية فهي التي صُرِّح فيها باللفظة الدالة على النسبة، كقولنا زيدٌ هو كاتبٌ، وتسمَّى تلك اللفظة رابطة" (ابن سينا، نقلا عن A.M.GOICHON، ٣٠٧؛ يُنظر كذلك I.MADKOUR، ١٦١). ويُمكن ملاحظة تأثير المنطق على النحو العربي بوضوح أكبر من خلال ما جاء على لسان الفارابي مُصرّحا بأن "الاسمين يتركبا تركيبا يَصير به أحدُهما صفة والآخرُ موصوفا، وذلك قولك زيدٌ ذاهبٌ" (الفارابي، ٥٦). والصفة هنا لا تعني النعت؛ إنها تمثل قسما تركيبيا، مثلها مثل قسم الأسماء وقسم الأفعال، ... أما النعت فهو وظيفة على غرار وظائف المُسند والمسند إليه والمُتطرِّف والبدل، ... ثم يُبيِّن بأن "بعض الناس يُسمُّون الموصوفَ المسندَ إليه، ويُسمُّون الصفة مسندا، وربما سَمَّوا الصفة الخبرَ والمخبرَ به والموصوفَ المخبرَ عنه" (المرجع نفسه، ٥٧). ويَخلص في الأخير إلى أنه "قد جَرَت العادة في صناعة المنطق أن يُسمَّى المعنى الموصوفُ والمسندُ إليه والمخبرُ عنه موضوعا، والمعنى المسندُ والمعنى الذي هو الصفة والخبرُ محمولا" (المرجع نفسه، ٥٨). وقد انتقل تأثير المنطق حتى إلى اللغويات الحديثة؛ فهذا ر. طحان مثلا يَرى أن "الجملة، من ناحية الدلالة، هي أقل كمية من الكلام، وهي، من ناحية البنية [التركيبية]، تتألف من ثلاثة عناصر: المسند والمسند إليه والإسناد" (ر. طحان، ٢/ ٥٤)؛ أما المسند، فهو "الذي يُبنى على المسند إليه ويُتحدَّث به عنه" (المرجع نفسه)؛ وأما المسند إليه فهو "المتحدث عنه والمبني عليه" (المرجع نفسه)؛ وأخيرا، الإسناد هو "العلاقة الضمنية التي تربط المسند بالمسند إليه" (المرجع نفسه)؛ وهذا بالضبط ما جاء في المنطق بخصوص القضية.

من تعاريفهم للفعل وفاعله والمبتدإ وخَبرِه، وفي مواضع استتارهما وحَذْفهما، وذلك في جُل المؤلَّفات النحوية، القديمة وحتى الحديثة. فأمر "استتار الفاعل في الفعل خضوع للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدَث لا يُوجَد بدون مُحْدِث" (ع .ر. أيوب، ١٥٨)، كما أن "حَذْف المبتدإ أو الخبر، عند عَدَم ذِكرهما، خُضوع لِشكلية منطقية، تُحتِّم وُجود الموضوع والمحمول معًا، حتى يُمْكِن للقضية أن تَكون قضية" (المرجع نفسه). كُلّ هذا لا علاقة له بطبيعة اللغة ولا بطبيعة الجملة باعتبارها وحدة لغوية، إذ قد تستغني عن بعض العناصر، وبخاصة إذا كان هناك مِن السياق اللغوي أو السياق المقامي، أي الوضعية التلفظية، ما يَسمح بذلك. إذن لا يُمكِن، وبكيفية تبسيطية، أن نُطابِق بين القضية والجملة، فَكُلٌّ منهما تنتمي إلى مستوى تحليلي خاص.

من جهته، وعلى غرار النحو العربي، يَستعمِل النحوُ الغربي، والفرنسي بخاصة، مُصطلحَ "proposition"(١)، الذي اقترضه من المَنطِق كما هو، للدلالة على مفهوم

---

(١) على غرار المناطقة العرب، يَرى المناطقة الغربيون، هم الآخرون، أن القضية (proposition)" يجب أن تتضمَّن عنصرين [أساسيّين]، أحدهما يُحكَم عليه بالإثبات أو النفي، وهو الذي يُسمَّى مَوضوعا (sujet)، والآخر يُعبَّر به عن الإثبات أو النفي، وهو الذي يُسمى محمولا (attribut أو prédicat)" A. ARNAULD)، ١٩٧٠، ١٥٦)، بالإضافة إلى رابطة، (copule) تربطهما في الذهن، إلا أنها قد لا تظهَر في الخِطاب (المرجع نفسه). نَجد الكلامَ ذاته عند نحاة بور روايال : « يُسمّى الحُكمُ الذي نُصدِره على الأشياء قضية (proposition)، يقول أ. أرنولد وك. لانسلو، كما في قولي: " La terre est ronde الأرضُ مستديرة » [و حَرفيا : الأرضُ تكون مستديرة].

وهكذا فكل قضية تتضمن بالضرورة عنصرَيْن، يُسمى أولهما موضوعا (sujet)، وهو المحكوم عليه بالإثبات، كـ terre « أرضُ »؛ ويُسمى الآخر محمولا (attribut)، وهو حُكم الإثبات، كـ ronde « مستديرة »؛ بالإضافة إلى العلاقة التي بين العنصرين: est « تكون » (A.ARNAULD، ١٦٦٠، ٥٧-٥٨). وكَوْنُ أ. آرنولد شارك في تاليف كتاب "النحو العام والعقلي"، المعروف بـ "نحو بور روايال"، المنشور سنة ١٦٦٠ وكتاب "المنطق أو فن التفكير" المشهور بـ"منطق بور روايال"، والمنشور في ١٦٦٢، يُؤكِد جليا تأثرَ النحو التقليدي الأوروبي، والفرنسي على الخصوص، بالمنطق، الأمرُ الذي كان له=

"الجُملة" و"الجُمَيلة" معا، وهو ما يُقابِل مُصطلح "قَضِيَّة" عند المَناطِقة العرب، مُحاوِلاً إعطاءه مفهوما لغويا نحويا: إن القضية (proposition)، يقول ف. فرانسوا، هي "كل ما يُمكِن أن يُشكِّل جملة" (F.FRANCOIS، ١٤٤).

بالنسبة للنحاة الغربيين، "يُمكِن أن تحتوي الجملةُ على قضية واحدة أو على عدة قضايا" (A.HAMON، ١٢١). ففي الحالة الأولى، تتطابق القضيةُ مع الجملة، وتُوصَف حينئذ بـ"القضية المُستقلة" (proposition indépendante)؛ وفي الحالة الثانية تُمثِّل مؤلِّفا من مؤلِّفات الجملة، وتُدعَى "قضيةً مُتعلِّقة" (proposition subordonnée)؛ تَكُون القضيةُ "مُستقلةً إذا اكتفت بنفسها ولم تَكُن متعلقةً بأي قضية أخرى، ولم تتعلق بها أيُّ قضيةٌ أخرى" (CHRISTENSEN، ٢٧٠)، مثل:

٣١- تناول سليمانُ حساءَه.

وتَكُون "مُتعلِّقة إذا تعلقت بقضية أخرى" (A.HAMON، ١٢١)، كما هو الحال مع الجزء المُسطَّر في الجملة:

٣٢- جَلس الولدُ حيث جَلس أبوه.

فالقضية "حيث جَلس أبوه" تابعة للقضية "جَلس الولدُ" المسماة "قضية رئيسية" (proposition principale)، وبالتالي مُتعلِّقة بأحد عناصر القضية الرئيسية، وهو هنا الفعل "جَلس". وبتعبير آخر، يَعني النحاةُ الغربيون بالقضية المستقلة ما يُعرَف في اللغويات بالجملة البسيطة، أي الجملة التي لا يَكون أيٌّ من مؤلفاتها في صُورة جملة، ويَعنُون بالقضية المُتعلِّقة ما كان عنصرا من الجملة في

= أثر سلبي على الدراسة النحوية. وهذا بُوزي، أحدُ أقطاب النحو التقليدي الفرنسي، الذي ألف هو الآخر كتابَ "النحو العام" المنشور سنة ١٧٦٧، يُشير بوضوح إلى هذا التأثير بقوله: "فن التفكير هو الأساس الأول لفن التكلم، أو بتعبير آخر، إن المنطق الصحيح هو أساس فن النحو" (BEAUZEE، نقلا عن O.DUCROT، ١٦).

صورة جملة هو الآخر، متعلقا بأحد عناصر الجملة بواسطة أداة تعليق ، أو مُعلِّق.

إلى هنا يُمكِن قبول اعتبار القضية المستقلة "جملة"، بالمفهوم اللغوي الذي تبنيناه، إذا، وفقط إذا، تحققت لها الاستقلالية التركيبية ومِن ثَم التمام الدلالي، دون الاقتصار على ما يُسمُّونه التركيب الإسنادي أو المركب الإسنادي، أي صَيغَمَي المسند والمسند إليه، لأنها قد تتعدى ذلك بكثير، كما في:

٣٣- وضع الولدُ الصغيرُ كتابَه الجديدَ فوق المكتب الكبير قُرب النافذة داخل غرفة النوم.

ودون الرجوع إلى الاستتار والتقدير، اللذيْن يُستعمَلان لإثبات تَضمُّن الجملة لِعناصر غير بارزة يعتقدون بضرورة وُجودها، كما هو الأمر بالنسبة لـ:

٣٤- قف!

التي يُقدِّرون لها مسندا إليه، مع أنها مُستوفية شروط الجملة، مِن تَمام دلالي واستقلالية تركيبية، وهي بذلك تُحقِّق عمليةَ التواصل.

نعتقد، في واقع الأمر، أن كل تقدير يُؤدي إلى إضافة عناصر جديدة تُعطي الجملةَ بنيةً تركيبية مُصطنَعة غير التي كانت لها في الواقع اللغوي. "لماذا نذهَب بعيدا فنقدِّر مُؤلِّفا لا يُوجَد في الواقع الشكلي لِلملفوظ" (A.DEBBACHE، ١٩٩٢، ١١١) مع أن الملفوظ تام دلاليا، مُستقِل تركيبياً؟ ! إنه "مِن غير المُفيد أن نُضيف إليه مُؤلِّفا جديدا هو في غنىً عنه؛ فكل تقدير لِعناصر جديدة يُغَيِّر من شكل الملفوظ مُعطيا ملفوظا جديدا، مخالفا لِلأول، على الأقل على المستوى التركيبي". (المرجع نفسه). نحن نَرى أن التقدير، مثله مثل الاستتار والحذف، "مَسلك دلالي يَهدِف إلى إيجاد العناصر الخفية لِلبنية الدلالية لِلجملة، هذه البنية المُمثَّلة بكافة العناصر المشارِكة في المَعنى، سواء كانت هذه العناصرُ بارزةً أو مُستترة، في حين أن العناصر التركيبية تنتمي فقط إلى المستوى الشكلي للجملة"

(A.DEBBACHE، ٢٠٠٦، ٤٥؛ كـذا يُنظر ع.ح. دباش، ٢٠٠٥، ٤٨-٤٩)، حيث تتواجد تواجدا صريحاً ويترابط بعضُها ببعض.

ولقد أصاب ك. توراتيي في نقده للقضية، في النحو التقليدي، الذي يَصفه بالنحو المدرسي، رافضا الخلط بين القضية والجملة، لما يُسببه ذلك من غموض، ويَحصر القضية في معنى "الجُميلة" الذي بَيَّناه بالأعلى: "إن قضيتنا، يقول ك. توراتيي، تَكون مختلفة قليلا عن قضية النحو المدرسي، لأننا نرفض أن يُطبَّق هذا المفهوم على الجملة كذلك، من حيث هي بناء شامل، وليس مؤلِّفاً، خلافا للاستعمال المدرسي الذي يتكلم عن قضية مستقلة عندما تتشكل الجملةُ من قضية واحدة ولا تحتوي على قضية معطوفة أو مُتعلِّقة. إن هذا التوسع في المعنى، يُوضِّح توراتيي، يَكون له مَساوِئ تتمثل في جعل تَعريفَيْ القضية والجملة دائريين بحيث تَعتمد إحداهما على الأخرى، وهذا ما يُؤدي إلى تأسيس مفهوم القضية على أُسس منطقية، كما يفعله بالطبع النحوُ المدرسي الذي يُشبِّه صراحة القضيةَ النحوية بما يُسميه المناطقة قضية" (C.TOURATIER، ١٩٨٩a، ٢٢٦).

الجُميلة والمُركَّب الجُمَيْلي

من جهة أخرى يبقى الأمر غامضا بالنسبة لـ"لقضية المُتعلِّقة": هل هناك تطابُق فعلي بينها وبين الجُميلة؟ للإجابة عن هذا السؤال، نأخذ الجملتين:

٣٥- جارُنا تَرك أبوه العمَلَ،

٣٦- دخل المُوظَّفُ المكتبَ لَمَّا خرج المديرُ.

يبدو للوهلة الأولى، على الأقل، أن كلاًّ من هاتين الجملتين تَضُم بناءً (و هو المسطَّر) قد يُعتبَر جُميلةً، لأنه يُوافِق تقريبا ما تمَّ عرضه بخصوص "القضية المُتعلِّقة"، ويُشبِه إلى حد ما الجُميلة المذكورة سالفا. لكن التمعُّن الجَيد سيكشِف أن ذلك ليس دقيقا. صحيح أن المؤلِّف المباشر الثاني للجملة ٣٥ هو جُميلة لأن له

بنية الجملة وبالتالي يُمكنه أن يُشكِّل بمفرده ملفوظا:

٣٧- تَرك أبوه العمَلَ،

وقد جاءت استقلاليته من احتوائه على الضمير "ه" في "أبوه"، وِفق ما تَمَّ توضيحه بالأعلى.

لكن البناء "لَمَّا خرج المديرُ"، في الجملة ٣٦، لا يُمكنه، بأي حال من الأحوال، أن يُشكِّل بمفرده ملفوظا، لأن ليس له بنية الجملة:

٣٨- * لَمَّا خرج المديرُ.

إن احتواءه على "لَمَّا" يوحي بأنه مرتبط بغيره ويجعل منه بناء غير مستقل. وما دام التعريف المُقترَح للجُميلة، لا ينطبق على هذا النوع من الأبنية (جَمعُ بِناء)، فإننا لا نعتبره جُمَيلة. إن الجميلة تتميز على الأقل بالخصائص التركيبية التالية: "لها بنية الجملة، وفي الوقت ذاته ما هي إلا مؤلِّف مِن [مؤلِّفات] الجملة" (C.TOURATIER، a١٩٨٩، ٢٢٢-٢٢٣)، وأنه يُمكنها أن تُشكِّل بمفردها ملفوظا مستقلا. إن للبناء "لَمَّا خرج المديرُ"، في ٣٦، مؤلفيْن مباشريْن: أحدُهما جُميلة، وهو "خرج المديرُ"، لأنه مؤلِّف من الجملة ٣٦، كما أن له بنية الجملة (مسند ومسند إليه)، ومِن ثَم يُمكنه أن يُشكِّل ملفوظا:

٣٩- خرج المديرُ،

وثانيهما هو المُعلِّق، أي الوحدة التي تَربط الجميلةَ بعنصر آخر مِن الجملة وتجعلها تابعةً له مُتعلِّقةً به. يُضاف إلى ذلك أن البناء "لَمَّا خرج المديرُ" لا يُمكنه أن يُستبدَل بأي مِن مؤلِّفيه المُباشِرَين، ومِن ثَم لا يَكون له توزيع أيّ منهما، وهذا شرط البناء الخروجي:

٣٦- دخل المُوظَّفُ المكتبَ لَمَّا خرج المديرُ،

٤٠- * دخل المُوظَّفُ المكتبَ خرج المديرُ.

فالملفوظ ٤٠ ليس مقبولا وبالتالي ليس نحويا. وما قلناه عن "لَمَّا خرج المديرُ"، في ٣٦، ينطبق على "حيث جلس أبوه"، في ٣٢. وهذا مُخالِف لِما جاء في النحو التقليدي، إذ يَعتبر النحاةُ أن المُعلِّقَ من الجميلة أو القضية: "إن القضية المُتعلِّقة (proposition subordonnée)، يقول ج. يونس، تبدأ بأداة تعليق" (G. YOUNES، ٤١٢؛ كذا يُنظر مثلا MAROUZEAU، ١٨٠؛ ابن هشام، ١٣٧٣، ٦٣).

ولَمَّا كان البناء "لَمَّا خرج المديرُ"، وما شاكَلَه، ليس جملة بل هو عنصر من الجملة اعتبرناه مركَّبا. وانطلاقا من أن المُركَّبات تتمايز عموما بتمايُز طبيعة عنصرها الرئيسي: فعل، اسم، صفة، ...، ومِن ثُم تُسمَّى انطلاقا منه (J.DUBOIS، b١٩٧٣، ١٨): مُركَّب فعلي (م ف)، مُركَّب اسمي (م ا)، مُركَّب صفوي (م ص)، ...، فإنه بإمكاننا تسمية البناء الخروجي مِن نوع "لَمَّا خرج المديرُ"، في ٣٦، و"حيث جلس أبوه"، في ٣٢، مُركَّبا جُمَيْلِيا (م ج)، بالاعتماد على مؤلِّفه المباشر الرئيسي وهو الجُميلة، مثلما فَعل ك. توراتيي (C.TOURATIER، a١٩٨٩، ١٠).

إلى هنا، يُمكِن تعريف المُركَّب الجُمَيلي (م ج) بأنه "كُل بناء خروجي يَكون أحدُ مؤلِّفَيْه المباشرَيْن جُميلةً" (المرجع نفسه). وهذا ما يُوضِّحه المشجرُ ٥ المُمثِّل للجملة:

٤١- يُسعِدني كثيرا أن يَنجَح طُلابي:

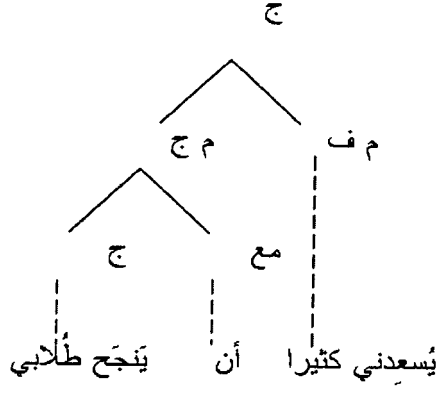

شكل ٧

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الجُميلة قد يُصيبها بعضُ التغيير الشكلي، داخل المركب الجُمَيلي، دون أن يُؤثر ذلك على بنيتها التركيبية، كما في:

٤٢- هِشامٌ حزينٌ لأنَّ أباه مريضٌ.

نحن أمام مركب جُمَيلي هو البناء الخروجي "لأنَّ أباه مريضٌ"، مؤلِّفاه المباشران هما الصَّيْغم المُعلِّق "لأنَّ" والجُمَيلة (ج) "أباه مريضٌ". لكن يبدو أن هذه الجميلة لا تُشكِّل ملفوظا مقبولا:

٤٣- * أباه مريضٌ،

لِكَون المركب الاسمي "أباه" منصوبا، وحَقُّه أن يَكون مرفوعا ليُمكِّن الجزءَ "أباه مريضٌ" من أن يُصبح جُملةً ويَعمل كملفوظ. في الواقع، إن نَصْب "أباه" ما هو إلا أثر إعرابي صيغي (morphologique)(١) ناتج عن وجود "لأن"، ومِن ثَم يُمكِن أن نعتبِر هذا الأثر جزءاً منها، أيْ مِن شَكلِها، باعتبار "لأن" وأثرها الإعرابي (الفتحة الإعرابية) وحدة واحدة. إن العلامة الإعرابية، وكما بيناه بالهامش ٥، لا تُؤثِّر على العلاقات التركيبية التي بين مؤلفات الجُميلة، أي على وظائفها، وبالتالي لا يُؤدي وجودها إلى تعديل في البنية التركيبية للجميلة؛ نحن دائما أمام مركب اسمي (أباه) متبوع بمركب صِفوي (مريض) يُشكلان معا بناء خروجيا، يُوافق أولُهما، على المستوى الإخباري، المُخبرَ عنه أو المُحدَّثَ عنه، ويُوافق ثانيهما الخبرَ أو الحديثَ، وهذا ما يَجعل منهما على التوالي مسندا إليه ومسندا، أي المؤلفيْن المباشريْن لـ ج، وهذا على المستوى الوظيفي التركيبي.

وقد خلص الوراق قديما إلى أن الإعراب لا يُؤثر على العلاقة الإسنادية (الوراق،

(١) "صيغي" نِسبة إلى "صيغة"، ونعني بها صيغة الكلمة، أي بنيتها الشكلية؛ و"الصِّيغية (morphologie) هي دراسة صِيَّغ الكلمات، أي دراسة البنية الشكلية للكلمات، مقابلة بالتركيبية [syntaxe] التي هي دراسة بنية الجملة من حيث تعيين الوحدات المدلالة المُشكِّلة لها وتحديد العلاقات التي تربط هذه الوحدات بعضها ببعض". (ع.ح. دباش، ٢٠٠٦، ١٥).

٣٦٩)[١] وبزوال العلامة الإعرابية من الاسم تَزول المشكلة الإعرابية، ونَكُون حينئذ أمام وحدة يُمكنها أن تُشكِّل ملفوظا:

٤٤- هِشامٌ حزينٌ لأنَّ موسى مريضٌ.

نُضيف هنا أن المُركب الجُميلي قد يَتَنقصف إلى جُميلة، بمعنى أن تَحل محله جُميلة بحيث يَكون لها نفسُ علاقاته التركيبية: النَّقصَفة هي أن يَترك قِسم تركيبي مَكانه لِقسم آخر فيقوم هذا الأخير مقام الأول بأن يأخذ وضْعَه التركيبي فيعمل عَملَه (يُنظر ع.ح. دباش، ٢٠٠٣أ، ٧٤-٧٦)[٢].

الكلمة والبناء:

الكلمة هي الوحدة الأساسية التي يَقوم عليها تحليل الجملة، في النحو التقليدي، ولا تزال تستعمل في اللغويات الحديثة، ولو بشكل محدود، لِعدم دِقّتها؛ فهي تُثير العديد من المَشاكل التحديدية (يُنظر مثلا A.MARTINET، ١٩٧٥، ١٦١ وما بعدها؛ C.TOURATIER، ١٩٨٥ وما بعدها)، هذا ما دفع ف.د. سوسير إلى العُزوف عنها والبحث عن "الوحدة الواقعية" (F.D.SAUSSURE، ١٤٨)، الملائمة للتحليل اللغوي الموضوعي؛ وقد جيء بالصَّيْغَم (morphème)

(١) إن التنوع الإعرابي لا تأثير له على الجانب العلاقي التركيبي"، أي على البنية التركيبية للجملة" (ع.ح. دباش، ٢٠٠٧). وقد جاء عند ج. لايونس، في معرض حديثه عن اللغات الإعرابية، والعربية إحداهن أنه "يمكن للحالة [الإعرابية]الواحدة أن تحقق [وَ من ثم تميِّز] أكثر من وظيفة، [كما]يُمكن لوظيفة معينة أن تتحقق بأكثر من وسيلة" (J.LYONS، ٢٢٥). حول عدم تأثير الحالات الإعرابية على العلاقات التركيبية يُمكن الرجوع كذلك إلى ع.ح. دباش ٢٠٠٥أ، ٧٠؛ A.DEBBACHE، ١٩٩٢، ٥٩-٦٠.

(٢) ففي: خرج الولدُ ووَجهُه عابس،

يُمكن أن يتنقصف المركبُ الجُميلي "و وَجهُه عابس"، المشكَّل من مُعاق "وَ" وجُميلة "وَجهُه عابس"، إلى جُميلة مثل "يُتمتم بصوت خافت" عندما تأخذ مكانه وتأخذ وضعه التركيبي:

خرج الولدُ يُتمتم بصوت خافت.

والذي جعل منها جُميلة وليس مُركبا جُميليا هو خُلوها من المُعلق.

بَديلا عنها، باعتباره وحدة مِدلالة دنيا. فماذا يَعني مُصطَلح كلمة؟ وهل هي مِن الأبنية؟ وما مَوقِعها من الأقسام التركيبية الأخرى؟ وللإجابة عن هذا، نأخذ الملفوظ:

٤٥- حاوَرَهُم المُديرُ بِمَكتبِه.

تُحصي اللغوياتُ الحديثة هنا ثلاثَ كلمات: حاوَرَهُم، المديرُ، بِمَكتبِه، وقد احتوت كُلٌّ من الأولى والثانية على صَيغمَين: (حاوَرَ + هم) و(الـ + مديرُ)، بينما احتوت الثالثة على ثلاثة صَيَاغِم: (بِـ + مكتبِ + ـه)، هذا لِمَن لا يرى في العلامة الإعرابية صيغما؛ أما مَن يَعتبرها صيغما وظيفيا يُشير إلى وظيفة غيره، كما هو الحال عند الوظيفيين (يُنظر مثلا: C.MAURY-ROUAN، ٤٠٥، A.ROMAN، ١٩٩٠، ١٠١)، فسَيُضيف صَيغما ثالثا للكلمة الثانية وصَيغما رابعا للكلمة الثالثة: الضمة الإعرابية التي تَلحَق "مديرُ" (الـ + مدير + ـُ) والكسرة الإعرابية التي تلَحَق "مكتبِ" (بـ + مكتب + ـِ + ـه).

يُبيِّن هذا النوعُ من التحاليل أن اللغويِّين المحدثين قد اعتمدوا في تحديدهم الكلمة على الانقطاع الموجود بين الوحدات الكتابية مُعتبِرين كلمةً كُل "ما يَظهر بين بَياضَيْن، [أو فراغَيْن]، من النص أثناء الكتابة" (A.MARTINET، ١٩٧٩، ٦؛ كذا يُنظر G.MOUNIN، ٢٢٣).

غير أن هذا النوع من التعاريف يَبقى ضعيفا وغير دقيق لأنه يَقتصِر على الكلمة المكتوبة فقط، مُتجاهِلاً كُلِّيةً الصورةَ المنطوقة للوحدات، التي هي الأساس. وقد أفرز ذلك العديدَ من المشاكل التحديدية، من بينها التَردُّد في كيفية كتابة بعضٍ مِمّا يعتبرونه كلماتٍ: فمثلا قد تُكتَب الوحدة في صورة متصلة أجزاؤها، مثل "معديكرب" (ابن يعيش، ٤/ ١١٢، ١١٤)، ألفباء (ع. نور الدين، ١٤٤)، فتُعامَل على أنها كلمة واحدة؛ وقد تُكتَب في شكل جزأين منفصلين أو أكثر

بحيث تُفصل الأجزاء بفراغات، مثل "معدي كرب". (ابن يعيش، ٢ / ٢٠) و"ألف باء" (ع. نور الدين، ١٤٤)، فتُعامَل في هذه الحالة، ووفق ما تَقدَّم طَرحه، على أنها كلمتان أو أكثر(١). والواقع أن بعض الدراسات اللغوية التطبيقية، وانطلاقا من تركيزها على الشكل المكتوب للغة، "قد تُوهِمُنا بالأهمية الكبرى التي تُوليها لأقسام النص المكتوب، وتجعلنا ننسى أنه يَجب الانطلاق من الملفوظ المنطوق لِفَهْم الطبيعة الحقيقية للكلام البَشَري" (A.MARTINET، ١٩٧٥، ٥٣). وإذا افترَضنا تجاوزاً أن الكلمة وحدة لغوية، فكيف يُمكِن تحديدها داخل الملفوظ؟ ووفق أي معيار؟

قد يُعتمَد في تحديد الكلمة على إمكانية تحرُّكها، أي على إمكانية تغيير موضعها كَكُتلة واحدة داخل الملفوظ، دون أن يُؤثِّر ذلك على سلامة الملفوظ.

من الواضح أن هذا الإجراء يَكون مُمكِنا في اللغات الإعرابية، مثل العربية، حيث تتمتع الكلمات فيها بنسبة من الحرية، تعود أساساً إلى تَضمُّنها علامات إعرابية، كما في الملفوظ:

٤٦- استَقبَل المُحافظُ نائبَه فوراً،

الذي يأخذ أشكالاً مُتعدِّدة بحسب تبديل الكلمات مواضعها، منها مثلاً:

٤٧- فَوْراً استقبَل المُحافظُ نائبَه،

٤٨- المحافظُ استقبَل نائبَه فوراً،

٤٩- المحافظُ استقبَل فوراً نائبَه.

(١) قد يَحدث هذا في بعض اللغات الأخرى وبشكل مُلفت للانتباه، كما في اللغة الفرنسية مثلا؛ فهناك ما يُكتب متواصلا، في شكل كلمة واحدة أو موصولا بخُطيِّطات: " contrefiche دعامة مائلة" (Le Petit Larousse)، contre-fiche (Petit Robert)؛ وهناك ما يُكتب مُتفاصلا في شكل عدة كلمات أو موصولا بخُطيِّطات: " coup de poing لكمة" (G.GOUGENHEIM)، coup-de-poing (Petit Robert).

فأجزاء الملفوظ، "المُحافِظ"، "نائبَه"، "فَوْرا"، تُعتبَر كلمات، مِن هذا المنظور، لأن كُلاّ منها يُمكِن أن تنتقِل كَكُتلة واحدة مُبدلة موضعَها داخل الملفوظ. غير أن التحرك، وإن كان مقبولا مع كلمات كالتي تَقدَّم ذِكرُها، فهو غير صالح دائما، إذ مِن الصعب أن تُبدِّل كلمةٌ مثل "أمام" مكانَها في الملفوظ:

٥٠- وَقَف يَعرُبُ أمام سيارته،

إذ نَحصل على ملفوظ لا نحوي مثل:

٥١- * أمام وَقَف يَعرُبُ سيارته.

و قد يَكون من الصعب كذلك أن تُبدِّل الكلماتُ التي لا تَقبَل العلامةَ الإعرابية مكانَها، كما في:

٥٢- دَفَع عيسى موسى،

لأن ذلك يُغيِّر البنية التركيبية للملفوظ ومِن ثَم يُعطيه معنى مختلفا:

٥٣- دَفع موسى عيسى.

ففي ٥٣، تشغل كلمةُ "موسى" وظيفةَ المُسنَد إليه، لأنها مُتقدمة، بعد أن كانت مُتمِّما فعليا في ٥٢؛ وهي تُمثِّل "القائم بالحدث" دلاليا، في ٥٣، بعد أكانت تُمثِّل "المُتلقِّي لِلحدث"، في ٥٢؛ وكذا الحال بالنسبة لكلمة "عيسى"؛ هذا ما يُلاحَظ في اللغات غير الإعرابية التي تلتزم ترتيبا ثابتا لِكلماتها(١).

و قد يُستعمَل "الفَصْل" معياراً تحديديا، مِن حيث أن الكلمة يُمكِن أن تُفصَل عن الكلمة التي تتقدمها والكلمة التي تليها بوحدات أخرى، كما في:

٥٤- باع جارُنا سيارتَه،

(١) ففي اللغة الفرنسية مثلا، والتي لا تعرف العلامات الإعرابية، إذا أخذنا الملفوظ:

- " Paul frappe Pierre بولُ يَضرب بيارَ"،

فإن تغييرَ مواضع الكلمات يُعطي ملفوظا جديدا، مُختلفا تركيبيا ودلاليا.

- " Pierre frappe Paul بيارُ يَضرب بولَ".

حيث يُمكننا أن نُقحِم بين الكلمتين "باع" و"جارُنا" وحدةً مثل "أمْسِ"، وبين الكلمتين "جارُنا" و"سيارتَه" وحدةً مثل "أحمدُ"، كما في:

٥٥- باع أمْسِ جارُنا أحمدُ سيارتَه.

إلا أن الفَصل لا يَكون مقبولا دائما، إذ كيف يُمكِن التعامل مع وحدات مُتداخِلة، كما في:

٥٦- هَتف عُمَر إلى أخيه؟

إن الذي يُشير إلى حالة الجَّر بخصوص الاسم "أخ" هو العنصران "إلى" والكَسرة الإعرابية الطويلة التي تلحقه "ـيـ"، باعتبارها أثراً له؛ فصَيغم الجَرّ تَقطَّع هنا، بحيث أُقحِم بداخله، وبين عناصره، الاسمُ "أخ"، وهذا كما يلي:

فهل يُعتبَر صَيْغَمُ الجَر هنا كلمةً، مع أنه لا يُمكِن أن يُشكِّل بِعُنصريه وحدةً مفصولة، أي وحدة كتابية؟ أم تُعتبَر الأداة "إلى" صيغمًا والكَسرةُ الطويلة "ـيـ" صيغمًا آخر؟ وهذا غير دقيق لأن الجر يتحقق هنا بوجود الأداة والكَسرة مُجتمعتَيْن، فهما يُمثِّلان معا اختياراً واحدا(١). وهل نَعتبِر "أخيه" كلمةً وهي تَضم عنصرا أجنبيا "ـيـ" يرتبط بعنصر خارجي "إلى"؟ وهذا بالطبع غير مقبول كذلك.

(١) قد يتقطع صَيغمُ النصب هو الآخر فيشمل بذلك الأداة والفتحة الإعرابية؛ ففي:

إن الصَّومَ مفيدٌ،

يتالف صَيغمُ النصب من "إن" والفتحة الإعرابية التي تلحق الاسمَ "صومَ" مُجتمعتين، وقد فُصلتا عن بعضهما بالوحدة "الصوم"، أي أن صَيغم النصب أقحِمَ بداخله وحدة أجنبية عنه هي "الصوم". كما يتقطع صيغمُ النفي في اللهجات العربية الحديثة: "ما...ش"، كما في: ما كتبتش "ما كَتبتُ"؛ وقد يتقطع صيغم النفي في اللغة الفرنسية كذلك:

- " Le responsable ne viendra pas demain لا يأتي المسؤول غدا"،

حيث يَتشكل صيغمُ النفي من ne+pas و قد فصل جزآه بالفعل " viendra يأتي".

أما النحو العربي التقليدي فينظر إلى الكلمة على أنها لفظ[1] دال على "مَعنى مُفرَد" (ابن يعيش، ١/ ١٩)، أو أنها تَكُون "بإزاء حقيقة واحدة" (المرجع السابق، ١/ ٢٠)، كما هو الحال مع "زيد" و"تَأبَّط شَرًّا"، إذا جُعِل هذا الأخيرُ اسما لِشَخص بِعَينه (المرجع السابق، ١/ ١٩). وهكذا، فشرط اعتبار اللفظ كلمةً أن "يَدُل مجموعُ اللفظ على معنى ولا يَدل جزؤه على شيء من معناه" (المرجع نفسه)، أي أن "لا يدل جزؤه على جزء معناه" (ابن هشام، ١٩٦٣، ١١)؛ فإذا كان المعنى الكلي مِن "زيد" ومن "تأبط شرا" يَحصل بتضام عناصره، فإن صوتما أو صوتمين من اللفظ الأول لا يُعطي جزءا من المعنى الكُلِّي له، وإنَّ عنصرا من العبارة الثانية لا يُعطي جزءاً من المعنى الكلي لها، إذ لا "تأبط" بمعنى وضَع تحت ذراعه، ولا "شراً"، بمعنى عملاً سيئا، يُساهِم في تحصيل المعنى الكلي لِهذا الاسم.

يبدو هنا أن النحو العربي التقليدي يَعتمد معيارا دلاليا في تحديد الكلمة، وهذا ما قد يفعله النحو الغربي هو الآخر: فالكلمة هي "صوت أو تجميع من الأصوات تُعبِّر عن فكرة" (G.YOUNES، ٢٨٤)، أو أن الكلمة هي "ما تَشكَّل من صوت أو من مجموعة من الأصوات لها معنى تام وتُعبِّر عن فكرة" (A.HAMON، ١٤). وكما كان الحال عند النحو العربي التقليدي، تشمل الكلمةُ عند النحو الغربي الصيغمَ والركيبَ الذي يُطلَق عليه اسم "كلمة مُركَّبة" (mot composé) (ينظر المرجع السابق).

في الحقيقة، إن هذا النوع من التعاريف الدلالية المنطقية، التي تُميِّز النحو التقليدي، عربيه وغربيه، يَظل عاجزا عن تحديد الكلمة باعتبارها مفهوما قائما بذاته، إلى جانب الوحدات التركيبية المعروفة، التي ذَكَرنا بعضاً منها. فعبارتا

(١) اللفظ، عند النحاة القدماء، "جماعة حروف ملفوظ بها" (ابن يعيش، ١/ ١٩)، أي ائتلاف من الأصوات، سواء دَل ذلك على معنى أم لم يَدُل؛ فإن دَل على معنى كان وحدة لغوية وإلاَّ فهو مَجرد أصوات بلا معنى. (يُنظَر ابن يعيش، ١/ ١٨-١٩).

"مَعنى مُفرَد" و"بإزاء حقيقة واحدة" اللتان استعملهما النحو العربي التقليدي لهما معنى واسع، إذ تَدُل الجملة بدَورها على معنى مُفرد من حيث أن لها معنى تاما يُميِّزها عن غيرها من الجُمل، أو تَكُون هي الأخرى بإزاء حقيقة واحدة ، مَقابَلة بغيرها من الجُمل الأخرى التي تختلف عنها. وكذا عبارتا "المعنى التام" و"التعبير عن فكرة" لم يقتصر استعمالهما على الكلمة بل استعملتا في تعريف الجملة كذلك، الأمر الذي يجعلهما غير صالحتين للتمييز بين الكلمة والجُملة وحتى الركيب: "الجملة، يقول قرامون، مجموعة من الكلمات لها معنى تام" (E.GRAMMONT، ٣٢).

و"وحدة المعنى" أو "المعنى المفرد"، الذي جَعَل من الركيب كلمةً، يَضعنا أمام إشكالية أخرى: إذا اعتبرنا "نَقّار الخشب" (نوع من الطيور)، كلمةً، لأن له معنى مفرد، أو يُمثِّل اختيارا واحدا، باعتباره ركيبا، فماذا نقول عن:

٥٧- عندي نَقَّارَا خَشبٍ،

حيث تَضمَّن الركيبُ صيغمًا دالا على العَدد (التثنية)، بالإضافة إلى الدلالة على الطَّير، وبذلك نحصل على أكثر من معنى مفرد، أي على أكثر من اختيار، وهنا يدلّ جزءٌ مما يَعتبرونه كلمةً على جزء من معناها، وهذا خلافا لِما جاء في تعريفهم.

نخلص في الأخير إلى أن الكلمة وحدة كتابية مُركَّبية وليست وحدة تركيبية، لأنها لا توجد إلا على المستوى الخطي المكتوب ولا وُجود واضح لها على المستوى النطقي، وإن كانت قد تُوافِق بعضَ الوحدات التركيبية، مثل الصيغم، الركيب، المُركَّب. يُضاف إلى أن الكلمة لا تَكون باستمرار في صورة بناء بل كثيرا ما تأخذ شكلَ الصَّيْغَم.

خاتـمة

إن العديد من المفاهيم التركيبية يَحتاج إلى إعادة نظر، لما يَعتري تعاريف هذه المفاهيم من قصور أو عدم وضوح، سواء كان ذلك في النحو التقليدي، عربيه وغربيه، أو في اللغويات الحديثة؛ وهذا ما تضمنته هذه المحاولة المتواضعة، مركزة على الأبنية في الجملة وساعية إلى الإحاطة بها ومن ثَم صياغة تعاريفها بمصطلحات تركيبية مقبولة. إنه ليس من المُستهجَن أن نستعين بما هو دلالي أو منطقي، ولكن ليس من الموضوعية والدقة أن نقتصر على ذلك أو أن نخلط بين المستويات المختلفة وبالتالي نُعرِّف المفاهيم التركيبية بمصطلحات غير تركيبية؛ فما كان تركيبيا لا يُمكِن التعامل معه إلا مِن منظور تركيبي. إن الملفوظ يَتشكَّل تركيبيا من وحدات مدلالة مُتدرِّجة أصغرها الصيغم؛ تتجمع الصياغم في مجموعات هي الأبنية، أكبرها بناء الجملة، وما دونها فهو مركبات. من هنا تُصبح الجملة هي البناء الأكبر ومِن ثَم المستقل، بينما يَكون المُركَّب بناءً دون الـ ج، أي وحدة وسطا بين الـ ج والصيغم. أما الجُمَيلة فهي مؤلَّف من مؤلفات الجملة له بنية الجملة ومن ثَم يُمْكنه أن يُشكِّل بمفرده ملفوظا، خلافا للمُركَّب الجُمَيلي الذي هو بناء خروجي يَكُون أحدُ مؤلِّفيْه المباشرَيْن جُمَيلة ويَكُون مؤلِّفه المباشر الثاني "مُعلِّقاً" يَربط الجُمَيلة بعنصر آخر في الجُملة ويجعلها تابعة له.

غير أن النحو التقليدي لم يُفلح في إعطاء تعاريف دقيقة لهذه الأبنية، فخلط بين ما هو نحوي وما هو منطقي مُشبِّها الجُملة والجُمَيلة بالقضية المنطقية؛ وقِياساً على القضية، رأى في كُلّ منهما عنصرَيْن لازمَي الوجود، المسند والمسند إليه، على غرار المحمول والموضوع، إن لم يُذكرا صراحة فهما مستتران، وهذا ما لا يتلاءم مع طبيعة الـ ج اللغوية، إذ قد تزيد وقد تنقص. أما المُركَّب فهو عندهم كُل ما تألف من كلمتين فأكثر؛ وهذا تصور عام يشمل أبنيةَ المركَّب والركيب والجُميلة والمُركَّب الجُميلي وحتى الـ ج، التي تُمثِّل أحداثا تركيبية مختلفة منها المتدرّج ومنها غير المتدرّج، ومنها الأقصى، الذي يتميز باستقلاليته، ومنها غير الأقصى.

المراجع

عربية:

١- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، د.ت.، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دون مكان النشر.

٢- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، ١٩٧٦، اللمع في النحو، تحقيق الهادي كشريدة، Acta Uniniverstatis Upsalensis، Uppsala، السويد.

٣- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، ٢٠٠٤، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر.

٤- ابن مالك (جمال الدين)، ١٩٧٥، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٥- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، ١٣٧٣ هـ، شرح مقدمة الإعراب بـ "حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب"، تصحيح وتصدير الشيخ محمد همام، ط٢، دار الكتب الشرقية، تونس.

٦- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، ١٩٦٣، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة مصر.

٧- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، ١٩٧٩، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق م. المبارك وم.ع. حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٨- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، د.ت.، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٩- ابن يعيش (موفق الدين)، د.ت.، شرح المفصَّل، عالَم الكتب، بيروت، لبنان.

١٠- الأشموني (علي بن محمد)، د.ت.، شرح الأشموني لألفية ابن مالك بـ

"حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك"، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١١- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد)، ١٩٥٧، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، سورية.

١٢- الحريري البصري (أبو محمد القاسم بن علي بن محمد)، ١٩٩٧، شرح ملحة الإعراب، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٣- الحناش (محمد)، ١٩٨٠، البنيوية في اللسانيات، دار الحداثة، الدار البيضاء، المغرب.

١٤- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)، ١٩٩٩، المفصل في صنعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥- الفارابي (أبو نصر)، ١٩٦٨، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان.

١٦- المسدي (عبد السلام)، ١٩٨٤، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس.

١٧- الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، عِلل النحو، تحقيق محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨- أيوب (عبد الرحمن)، ١٩٥٧، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

١٩- باكلاً (محمد حسن) وآخرون، ١٩٨٣، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

٢٠- حركات (مصطفى)، د.ت.، اللسانيات العامة، دار الآفاق، الجزائر العاصمة، الجزائر.

٢١- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣أ، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، بـ "الأثر"، مجلة الآداب واللغات، عدد ٢، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

٢٢- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣ب، دور التركيبية في فهم وإفهام القرآن الكريم، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، عدد ٣، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

٢٣- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٣ج، من الجملة إلى الخطاب، الملتقى الدولي الأول حول تحليل الخطاب، ١١-١٣/٠٣/٢٠٠٣، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة ورقلة، الجزائر.

٢٤- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، محاضرات في التركيبية العربية، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

٢٥- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٤، بين قدرة الفعل وتعديته، بـ "مجلة الآداب والعلوم الإنسانية"، عدد ٦، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر.

٢٦- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٥، الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم على الفعل، ، مجلة جامعة قطر للآداب، عدد ٢٧، جامعة قطر، الدوحة، قطر.

٢٧- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٦، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، آفاق الثقافة والتراث، عدد ٥٥، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢٨- دباش (عبد الحميد)، ٢٠٠٧، المُحدِّدات في العربية، محاضرة قدِّمت في الندوة الدولية حول "الوحدات اللسانية والتحليل اللساني"، ٣٠-٣١/١٠/٢٠٠٧، كلية الآداب، جامعة صفاقس، تونس.

٢٩- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، ١٩٨٣، الكِتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط ٣، بيروت، لبنان.

٣٠- طحان (ريمون)، ١٩٨١، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

٣١- عبادة (محمد إبراهيم)، ١٩٨٨، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

٣٢- نور الدين (عصام)، ١٩٩٢، وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان.

أجنبية:

1. ARNAULD (Antoine) et LANCELOT Claude, 1660, Grammaire générale et raisonnée, Prault, Paris, France.
2. ARNAULD (Antoine) et NICOLE (Pierre); 1970, La logique ou l'art de penser, Flammarion, Paris, France.
3. BAYLON (Christian) et FABRE (Paul), 1990, Initiation à la linguistique, Nathan, Paris, France.
4. CHRISTENSEN (Marie Hélène), FUSCHS (Maryse), KORACH (Dominique), SCHAPIRA (Catherine), 2001, Le ROBERT et NATHAN Grammaire, NATHAN, Paris, France.
5. DEBBACHE (Abdelhamid), 1992, Le prédicat syntaxique en arabe, Thèse de doctorat, Université de Provence, Aix-en-Provence, France.
6. DEBBACHE (Abdelhamid), 2002 , Les constituants immédiats de la phrase, in <<El-Athar>>, Revue des Lettres et Langues, No1, Université de Wargla, Wargla, Algérie.
7. DEBBACHE (Abdelhamid), 2005a, ROMAN et l'analyse syntaxique de la phrase arabe, in <<Social & Human Sciences Review >>, No12, Batna University, Batna, Algeria.
8. DEBBACHE (Abdelhamid), 2005b, Le statut syntaxique de Kâna en arabe, in Revue des Lettres et Sciences Humaines, No 06, Université EMIR ABDELKADER, Constantine, Algérie.
9. DEBBACHE (Abdelhamid), 2005/2006, Cours de syntaxe, Université de Biskra, Algérie.

10. DEBBACHE (Abdelhamid), 2006, Le statut syntaxique du syntagme nominal antéposé au verbe en arabe, in Revue des Sciences Humaines, No 09, Université de Biskra, Biskra, Algérie.
11. DUBOIS (Jean) et LAGANE (René), 1973a, La nouvelle grammaire du français, Librairie Larousse, Paris, France.
12. DUBOIS (J.), JIACOMO (M.), GUESPIN (L.), MARSELLESI (C.), MARSELLESI (J.P.), MEVEL (J.P.), 1973b, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, France.
13. DUCROT (Oswald), TODOROV (Tzvetan), 1972, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions du Seuil, Paris, France.
14. FRANCOIS (Frédéric), 1974, L'enseignement et la diversité des grammaires, Hachette, Paris, France.
15. GLEASON (H.A.), 1969, Introduction à la linguistique, Traduction de Françoise DUBOIS-CHARLIER, Librairie Larousse, Paris, France.
16. GOICHON (Amélie-Marie), 1978, Lexique de la langue philosophique d' IBN SINI, Desclée de Braouwer, Paris, France.
17. GOUGENHEIM (Georges), 1958, Dictionnaire fondamental, Didier, Paris, France.
18. GRAMMONT (E.) et HAMON (A.), 1956, Grammaire française, Hachette, Paris, France.
19. HAMON (Albert), 1987, Guide de grammaire, Hachette, Paris, France.
20. JESPERSEN (Otto), 1971, La syntaxe analytique, Traduit de l'anglais par Anne-Marie LEONARD, Les Editions de minuit, Paris, France.
21. LEGRAND-GELBER (Régine), 1980, Les unités significatives et leurs relations in "Linguistique", Sous la direction de Frédéric FRANCOIS, Presses Universitaires de France, Paris, France.
22. LE PETIT LAROUSSE Illustré, 1998, Larousse, Paris, France.
23. LYONS (John), 1970, Linguistique générale, Traduction de D. ROBINSON, Librairie Larousse, Paris, France.

24. MADKOUR (Ibrahim), 1934, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Thèse de doctorat, Université de Paris, Paris, France.
25. MAROUZEAU (Jules), 1969 ;Lexique de la terminologie linguistique, Ed. Paul GEUTHNER, 3e éd. Paris, France.
26. MARTINET (André), 1975, Studies in functional syntax, Wilhelm Fink Verlag münchen, Allemagne.
27. MARTINET (sous la direction d'André -), 1979, Grammaire fonctionnelle du français, Crédif/Didier, Paris, France.
28. MARTINET (André), 1980, Eléments de linguistique générale, Armand-Colin, Paris, France.
29. MAURY-ROUAN (Claire), 1980, Les langues du monde: Un exemple l'arabe, in <<Linguistique>>, sous la direction de Frédéric FRANCOIS, Presses Universitaires de France, Paris, France.
30. MEHIRI (Abdelkader), 1973, Les théories grammaticales d'IBN JINNI, Publications de l'Université de Tunis, Tunis, Tunisie.
31. MOUNIN (sous la direction de Georges -), 1974, Dictionnaire de la linguistique, Presses Universitaires de France, Paris, France.
32. PERROT (Jean), 1978, Fonctions syntaxiques, intonation, information, in <<Bulletin de la Société de Linguistique de Paris>>, 75/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.
33. PETIT ROBERT 1, Dictionnaire de la langue française, 1986, Le Robert, Paris, France.
34. ROMAN (André), 1985, Sur la constitution de la phrase arabe in <<Cercle Linguistique d'Aix-en-Provence>>, Travaux 3 (Les relations syntaxiques), No 3, Publications de l'université de Provence, Aix-en-Provence, France.
35. ROMAN (André), 1990, Grammaire de l'arabe, Que sais-je ?, Presses Universitaires de France, Paris, France.
36. SAUSSURE (Ferdinand de-), 1982, Cours de linguistique générale, Edité par Charles BALLY et Albert SECHEHAYE, Payot, Paris, France.
37. TESNIERE (Lucien), 1966, Eléments de syntaxe structurale, 2o édition, Klincksieck, Paris, France.

38. TOURATIER, (Christian), 1976, Technique d'analyse de la phrase latine, in <<Dossier d'études pour l'enseignement du latin>>, No 4, Institut National de Recherche et de Documentation Pédagogique, Strasbourg, France.

39. TOURATIER (Christian), 1977, Comment définir les fonctions syntaxiques, in "Bulletin de la Société de Linguistique de Paris", 72/1, Librairie Klincksieck, Paris, France.

40. TOURATIER (Christian), 1985, La syntaxe, in <<Syntaxe et latin>>, actes du 2o congrès international de la linguistique latine, édité par C.TOURATIER, Publications de l'université de Provence, Aix-en-Provence, France.

41. TOURATIER, (Christian), 1989a, La subordination, essai de définition, in <<Subordination and other topics in Latin>>, Edited by Gualtiero CALBOLI, Amsterdam/Philadelphia.

42. TOURATIER (Christian), 1989b, Esquisse d'analyse syntaxique, in <<Information Grammaticale>>, no 43, Paris, France.

43. YOUNES (Georges) , 1985, Dictionnaire grammatical, Marabout, Paris, France.